

التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات

الدكتور أحمد إبريهي علي

كانون الاول 2016

Economic Development and Balance of payments 'constraint

Dr. Ahmed Ibraihi Ali

ABSTRACT

This paper examines the relationship between the balance of payments and economic development with emphasis on Thirlwall's Law. It presents a brief review of theoretical roots and the recent modeling of demand- led growth in comparison with neoclassical approach. Income and price elasticities of imports and exports, production structure, and development strategies are addressed to understand the growth path under the constraint. Also, the paper has explained the causality connections between export behavior and economic growth in relation to industrialization. To assessing theoretical models, empirical findings of previous studies and relevant experience of Asian and Latin American countries are utilized. Further research efforts are essential regarding the special case of oil dependent economy .

التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات

الدكتور احمد ابريهي علي

نبذة مختصرة

تناولت هذه الورقة العلاقة بين ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية مع التاكيد على قانون ثرلويل.

لقد قدمت مراجعة مختصرة للجذور النظرية والنمذجة الحديثة للنمو المقاد بالطلب بالمقارنة مع المقاربة النيوكلاسيكية. واهتمت بالمرونة الدخلية والسعرية للاستيرادات والصادرات، وبنية الانتاج ، واستراتيجيات التنمية لفهم مسار النمو في ظل القيد.

كذلك شرحت الورقة الروابط السببية بين سلوك الصادرات والنمو الاقتصادي بالعلاقة مع التصنيع.

ولتقييم النماذج النظرية استخدمت النتائج الكمية للدراسات السابقة والخبرات ذات العلاقة لدول آسيا وامريكا اللاتينية.

وتمس الحاجة إلى المزيد من الجهود البحثية فيما يتعلق بالحالة الخاصة للاقتصاد المعتمد على النفط.

مقدمة:

استيراد وصادرات السلع والخدمات والتعبير النقدي عنها في ميزان المدفوعات من أقدم إهتمامات البحث الاقتصادي، وكانت موضوعاً لأول مذاهب السياسة الاقتصادية التي يطلق عليها الماركنتيلية. وفي سياق التنظير للنهوض الاقتصادي في البلدان الأقل تطوراً، بعد الحرب العالمية الثانية، تكاثرت الدراسات النظرية والتجريبية للمفاضلة بين استراتيجية التنمية عبر تعويض المستوردات (أمريكا اللاتينية) في مقابل النمو المقاد بالصادرات (التجربة الآسيوية).

ويبين الإطار النظري للاقتصاد الكلي الدولي، رغم تباين مدراسه، ان تعديل ميزان المدفوعات، من الفائض أو العجز إلى التوازن، يتطلب تغيرات قد تكون واسعة في مستويات الدخل مع ضالة اثر الأسعار أو صعوبة تغير سعر الصرف الحقيقي رغم الاستعداد لمرونة واسعة في سعر الصرف الأسمي.

وايضاً تفيد معالجة البيانات التاريخية للنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في العالم ان الاستيرادات، ومهما حاولت السياسات تعويضها بالانتاج المحلي، تتزايد بوتيرة تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي، وتعتبر مرونة الطلب الدخلية على المستوردات عن هذا الاتجاه فهي أعلى من الواحد الصحيح بصفة عامة. ولذلك يبقى النمو الاقتصادي ادنى من نمو الصادرات حسب شروط التوازن لأن التمويل التعويضي لعجز ميزان المدفوعات، من تدفقات طوعية أو بتدابير حكومية، لا يمكن تصور استمراره إلى ما لا نهاية.

تلك العلاقات تسلط الضوء على مشكلة واجهت البلدان النامية ولا زالت تمثل تحدياً كبيراً وهي قيد النقد الأجنبي او ميزان المدفوعات على التنمية.

تحاول هذه الدراسة مراجعة الأبحاث ذات الصلة والتي يمثل نموذج ثرلويل Thirlwall محطة بارزة في مسارها، وتعرضها للأختبار وعرض الاستنتاجات والمقترحات النظرية في سياق المراجعة ذاتها وفي ضوء البحث التجريبي. وذلك لأجل الانتفاع من المعالجات التحليلية في سياسة اقتصادية واستراتيجية للتنمية عموماً وللأقتصاد النفطي خاصة.

وتأتي الدراسة في سياق جهد أوسع لمحاولة فحص امكانية تطوير قطاع غير نفطي للصادرات في العراق، والتعرف على شروط الغاء قيد ميزان المدفوعات على نمو الاقتصاد العراقي.

ومع ان الدراسة تتحرك بين التنمية الاقتصادية ومكانة الصادرات في تلك العملية، هذا لا يعني إهمال المقومات السعرية والكفوية والأطر العام للسياسة الاقتصادية، وبيئة الأعمال التي تساعد في انجاز تلك المهمة التاريخية، لكن هذه المسائل تناولتها دراسات أخرى للباحث .

ومن المتوقع الآ نتوسع في كافة عناصر الموضوع بل يجري التركيز في القضية المحورية مع تنوع ادوات التحليل بين الاقتصاد الكلي الدولي، التنمية الاقتصادية، ونماذج النمو في الاقتصاد المفتوح.

وابين للقاء الكريم ان الدراسة ليست في التجارة الخارجية او ميزان المدفوعات بذاتها، ولا هي في نظرية النمو انما تركز على الصلة الديناميكية بين النمو وقيد الميزان الخارجي.

1 : لمحة عن تاريخ التنظير للعلاقة بين النمو وميزان المدفوعات:

لقد سبقت المركاتنتيلية Mercantilism التنظير الكلاسيكي، وظهرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فهما نظريا للعلاقة بين التجارة والازدهار الاقتصادي. وحسب المركاتنتيلية ان الدول تصبح غنية عند ادامتها فائضا في ميزان المدفوعات، ومراكمة المعدن الثمين او النقد الاجنبي، وبذلك ينخفض سعر الفائدة وينتفش الاستثمار، وهذه وردت عام 1664 في كتاب لتوماس مان. اي ان سعر الفائدة ظاهرة نقدية وهو من محددات الاستثمار، وهو جوهر التصور الكينزي فيما بعد. واختلافهم عن كينز ان الاخير تعامل مع النقود مباشرة وفي عصرهم كانت النقود دولية اصلا ، لانها معدن نفيس، فليس لهم ان يفصلوا بين عرض النقد وميزان المدفوعات.

واول من عارض الميركانتيلية الفيلسوف الاسكتلندي ديفيد هيوم، وربما جاء عنوان كتاب آدم سميث ، ثروة الامم، للرد عليهم، وبعد آدم سميث ريكاردو. ويصور هيوم أن الزيادة في المعدن الثمين سوف ترفع المستوى العام للأسعار وليس لها اثر حقيقي، وهذا المنطق من مقدمات النظرية الكمية للنقود والنظرية الكمية في تحديد المستوى العام للأسعار. وتلك الاطروحة اساس الانشطار Dichotomy الكلاسيكي اي الفصل بين المتغيرات الحقيقية مثل الانتاج وسعر الفائدة الحقيقي التي تتحدد بعوامل حقيقية بمعزل عن النقود، والنقود التي تعين القيم الاسمية للمتغيرات، مثل القيمة النقدية للنتاج وسعر الفائدة النقدي، وهو معنى حيادية النقود. وقد رفض كينز على هدى الميركانتاليين من قبل تلك الحيادية والانشطار. واهمل الكلاسيك ميزان المدفوعات لقناعتهم بالتعديل الذاتي له عبر تغير الاسعار النسبية. والعجز والفائض مرآة للتدفقات الرأسمالية الطوعية داخلة وخارجة، ولذا لا داعي للاهتمام بميزان المدفوعات، هو يهتم بنفسه.

وفي كتابه، ثروة الامم، استمر آدم سميث على نهج هيوم معبرا عن ذلك بان الميركانتاليين اشتبهوا بين الثروة والنقود. وقد شجع الميركانتاليون حماية الصناعات الناشئة وشجعوا الصناعة عموما. وتنسب اقدم دعوة لدعم الصناعة الى أنطونيو سيرا الايطالي عام 1613 ، الذي شخص للصناعة مزايا ثلاث: لها اسواق مضمونة لان سلعتها لا تتلف؛ وهي لا تعتمد على الطقس مثل الزراعة؛ والثالثة انها تعمل مع نفقات متناقصة (اي للوحدة المنتجة) مع زيادة الانتاج وهو ما اصبح يسمى قانون الغلة المتزايدة للحجم او وفورات الحجم الكبير.

لقد اهل ريكاردو في نظريته للتجارة الخارجية شرط التوازن واثّر ميزان المدفوعات، وافترض الاستخدام الكامل مستمرا بفعل تغيرات سعر الفائدة الحقيقي (p 313 ، 4). وبذلك ليس في نظامهم النظري ضياع مكاسب التخصيص الامثل بالبطالة، لان البطالة والطاقت الانتاجية التي تعطلت في هذا المجال سوف تجد فرصتها في مكان آخر طالما ان الاستخدام الكامل مضمون. بينما يرى كينز ان الادخار كان دائما اعلى من الاستثمار نتيجة لارتفاع سعر الفائدة ارتباطا بتقدير المخاطر ودافع الاحتفاظ بالسيولة بمعنى ان العلة بنقص الطلب، وانتفاء التلقائية المفضية إلى التوازن.

ويرى الكلاسيك ان المستويات العامة للأسعار ترتفع او تنخفض تبعا للفائض والعجز في ميزان المدفوعات على التوالي، في ظل قاعدة الذهب، وبذلك تنخفض صادرات بلد الفائض وترتفع صادرات بلد العجز لكي تتوازن موازين المدفوعات بالنتيجة. بينما في المدرسة الاخرى، ميركانتيلية

– كينزية ، استنتجوا العكس في دراساتهم التاريخية بان الاسعار لا تتحرك بالعكس بين بلدان الفائض والعجز بل حركتها بنفس الاتجاه، وتتعدل موازين المدفوعات تبعا لتغيرات الانفاق والنتائج وفروقات اسعار الفائدة دور في هذه النتيجة وهو ما سمي لاحقا منهج الاستيعاب. وفي الثلاثينات بين هارود ان تغيرات الدخل هي التي تفقد الصادرات والاستيرادات نحو التوازن عند ثبات نسب التبادل التجاري او اسعار الصرف الحقيقية.

ومنذ بدايات التنظير للنمو بعد الحرب العالمية الثانية يصر النيوكلاسيك على ان ميزان المدفوعات والطلب لا يؤثران في النمو الاقتصادي للامد البعيد. فالعرض يخلق طلبه ويمتلك ميزان المدفوعات خاصية التعديل الذاتي في نظرهم. ويقاد النمو الاقتصادي بعوامل العرض اي عناصر الانتاج والتقدم التقني وهذه خارجية معطاة Exogenously Given في نماذج التنظير الاولى، وفيما بعد ظهرت مقاربات تجعل التقدم التقني داخليا لمجموعة من العوامل الاقتصادية . وبهذا يحافظ الكلاسيك والنيوكلاسيك على طلاق دائم بين التجارة الخارجية والتعبير النقدي عنها المتمثل في ميزان المدفوعات الذي ينحو تلقائيا نحو التوازن و لا يؤثر في الناتج (81 ، p 4). واذ تعتمد التجارة على المزايا المقارنة فهي دائما اداة لزيادة الرفاه، وميزان المدفوعات يهتم بنفسه، والاستخدام التام لعناصر الانتاج مضمون مستدام بغض النظر عن نمط التخصص الذي تمليه المزايا المقارنة.

. وفي سياق التنظير النيوكلاسيكي اللاحق، المفاضلة الزمنية Intertemporal ، يصعب عجز او فائض الميزان التجاري الخارجي تابعا لتفضيلات المستهلكين بين الحاضر والزمن الآتي التي تجعل الادخار اقل او اكثر من الاستثمار الداخلي في ظل الانفتاح. والأرجحية، وخاصة في السياسة الاقتصادية، للقول باهمية ميزان المدفوعات في النمو الاقتصادي.

ويؤكد الكينزيون القيود من جانب الطلب، إذ يفسر الطلب المستقل وعبر المضاعف مستوى الدخل في الامد القصير. وللاستثمار وظيفة مزدوجة فهو جزء رئيسي من الطلب المستقل الذي يستدعي العرض الكلي من السلع والخدمات، وايضا اضافة إلى راس المال لزيادة الطاقة الانتاجية وهي وظيفة النمو. والصادرات طلب خارجي على الانتاج المحلي تحرك الاقتصاد الوطني عبر مضاعف ولا بد في الامد البعيد من انسجام الاستيرادات معها. وقد بادر هارود في الثلاثينات من القرن العشرين إلى بحث مضاعف الصادرات بأسلوب يستبق المناهج الحديثة في نمذجة الاقتصاد الكلي، اي المتطابقات والدوال السلوكية، اتخذها ثرلور نقطة بدء لنموذجه في سبعينات القرن الماضي.

و يأتي تشكيك النيوكلاسيك بمضاعف الصادرات مترتبا على نظريتهم بان النمو يُحدّد من جانب العرض، ولذا وحتى لو رفعت الصادرات الطلب الكلي فالأخير لا يعين النمو وفق اطارهم النظري، ولا تتعدى آثار قصور الطلب نطاق الامد القصير. وكما هو معتاد في تحليلهم يهتمون بنوعية عناصر الانتاج ومنها العمل إلى جانب انتاجية مجموع العوامل TFP، ويشددون على دورها الحاسم في الامد البعيد لتفسير تغير فجوات الدخل بين الدول (7 ، p 5).

ومع فرض تعادل القوة الشرائية PPP إذ يبقى سعر الصرف الحقيقي ثابتا تتوقف فاعلية الأسعار وربما لا يشك في مصداقية هذا الفرض للامد البعيد. او على الاقل لا يمكن استمرار انخفاض او ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بل يتراوح على محور افقي وتكون آثاره الصافية قريبة من الصفر ليبقى اثر الدخل، وهو جوهر ما يذهب إليه نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات. ولا يستبعد هذا

الفهم فاعلية تصحيح سعر الصرف الحقيقي على النمو، وقد يدعم هذا التصحيح الانطلاق في المراحل الاولى، كما لا يستبعد فعل الاعاقة لسعر الصرف الحقيقي المرتفع بعيدا عن مستويات تعادل القوة الشرائية.

بتعبير ايسر ان الدخل الوطني مصدر دائم للطلب على المستوردات كما ان الدخل العالمي مصدر دائم للطلب على الصادرات اما الاسعار النسبية فآثارها مؤقتة ومتعادلة في الامد البعيد عند الانطلاق من اسعار نسبية توازن.

2: اليات تعديل ميزان المدفوعات نحو التوازن:

تبعاً لمبدأ الاستيعاب فإن العجز بمثابة صافي صادرات سالب وحيث ان الصادرات جزء من الطلب الكلي على الانتاج المحلي يؤدي نقص الطلب، وهو العجز، إلى خفض في الناتج وتستمر العملية لحين التوازن، اي وصولاً إلى حجم الدخل الذي يولد مستوردات تكفي الصادرات لتمويلها. اما تغيرات الاسعار فلا تبدأ إلا بعد انعكاس العجز في سوق الصرف فيؤدي الطلب الزائد على العملة الاجنبية إلى ارتفاع سعرها بحيث لا يقتصر مع زيادة في المستوى العام للأسعار ثبقي سعر الصرف الحقيقي ثابتاً، بل ينخفض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية، فترتفع اسعار الصادرات والمستوردات بالعملة الوطنية فتتخفض المستودات وترتفع الصادرات بالكميات.

الوجه الآخر للعجز الخارجي هو عجز الادخار الذي تعانيه الكثير من البلدان النامية وهذه المتطابقة يعينها تعبير الفجوتين الشائع. ويضمن سد فجوة ميزان المدفوعات اغلاق فجوة الادخار. ان الفجوتين في المضمون الكلي زيادة الاستخدامات uses على الموارد resources . ولعرض المتطابقة نستخدم الرموز: Y الدخل الوطني، M الاستيرادات، C الاستهلاك، S الادخار، I الاستثمار G الانفاق الحكومي، T الضرائب:

$$\text{Resources} = Y + M = C + S + T + M = \text{Uses} = C + I + G + X$$

ومنها الفجوات الثلاث التالية: من اليسار $I - S$ عجز الادخار الخاص عن الاستثمار، و $G - T$ عجز الإيراد الحكومي عن الانفاق، و $X - M$ العجز الخارجي،

$$(I - S) + (G - T) + (X - M) = 0$$

والمتطابقة التالية تبين ان محصلة عجز الادخار الخاص وعجز الموازنة العامة تساوي العجز الخارجي،

$$(I - S) + (G - T) = (M - X)$$

وعند غرض النظر عن العجز الحكومي او افتراض توازن الموازنة العامة تبقى فجوة الادخار - الاستثمار في اليسار تساوي فجوة الاستيرادات - الصادرات في اليمين او فجوة العملة الاجنبية. ويفترض ان زيادة الصادرات او خفض الاستيرادات تقلل من تسرب الطلب الكلي اي يزداد الطلب المنتج الى الناتج المحلي فيزداد الدخل عبر تشغيل أعلى للطاقات الانتاجية ليرتفع الادخار لحين ردم

الفجوة في اليسار. اما عند سد العجز بتدفقات خارجية فسوف تتوفر سلع وخدمات اكثر تعوض نقص الموارد المحلية بما يعادل الفرق بين الاستثمار والادخار. وعلى فرض ان زيادة الصادرات لا تقتزن بزيادة مماثلة في الادخار فمعنى ذلك ان الاستهلاك قد ارتفع بمقدار زيادة الصادرات فتبقى الفجوة بين الادخار والاستثمار كما هي بمعنى ارتفاع الاستيرادات وبقاء العجز الخارجي كما هو، وهذه مستبعدة لأنها افترضت ضمنا ان الميل الحدي للادخار من الدخل الاضافي كان صفرا.

لكن تحسن ميزان المدفوعات، حسب منهج المرونات، يقتضي تحقق شرط مارشال ليرنر اي ان مجموع المرونات السعرية للصادرات والاستيرادات اكبر من الواحد بالقيمة المطلقة. ولو كان مجموع المرونتين، وهما سالبتان طبعاً، دون الواحد الصحيح بالقيمة المطلقة تنخفض الكميات المستوردة وتزداد الكميات المصدرة دون ارتفاع صافي قيمة الصادرات.

ولذا تكون معرفة المرونات مهمة لاستخدام الادوات السعرية في تعديل ميزان المدفوعات. ولما تقدم آنفاً من عدم إمكان خفض سعر الصرف الحقيقي بصفة مستمرة، وان اتجاهات الامد البعيد نحو تعادل القوة الشرائية، لهذا تصبح علاقة الطلب على المستوردات مع الدخل مهمة في كشف العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

اما المنهج الثالث فينطلق من الاساس النقدي في الميزانية العمومية للبنك المركزي بصفته محددا لمجموع السيولة المحلية عبر المضاعف النقدي. والاساس النقدي حاصل جمع الاحتياطيات الدولية وصافي الائتمان المحلي للبنك المركزي. وينتهي إلى علاقة عكسية بين تغير الاحتياطيات الدولية وتغير الائتمان المحلي. ويوصف عجز او فائض ميزان المدفوعات بنقص او زيادة الاحتياطيات الدولية على التوالي. وهكذا يصبح ميزان المدفوعات تابعا للتوسع او التشدد النقدي اي تزايد او تناقص الائتمان المحلي للبنك المركزي على التوالي. والعلاقة بين التوسع او التشدد النقدي من جهة والاحتياطيات الدولية للبنك المركزي من جهة اخرى لها خصوصية في الاقتصاد النفطي بسبب الهيمنة المزدوجة اي هيمنة النفط على الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتبعية العمليات النقدية لتلك الهيمنة في انحسار المورد النفطي او فورته (انظر 17، الفصل الثالث).

ان تصور انفراد آلية تلقائية صرفة لتعديل ميزان المدفوعات والاستثمار والادخار من اجل التوازن الديناميكي امر مستبعد حتى في ظل التعويم الحر لاسعار الصرف. لأن قطاع الحكومة كبير وهي قادرة على تقليص او توسيع الانفاق بالافتراض من الداخل والخارج بالتنسيق مع السياسة النقدية عبر استخدام الاحتياطيات الدولية وسياسة اسعار الفائدة وادارة السيولة. وهذه كلها بالنتيجة تسهم في رفع او خفض الطلب الكلي وتعديلات تطل متغيرات ميزان المدفوعات الموصوفة في منهج الاستيعاب او المنهج السعري التقليدي او المنهج النقدي الحديث الذي يجعل تغيرات ميزان المدفوعات تابعة لتغيرات الاصول النقدية المحلية والاجنبية في حيازة المستهلكين والمستثمرين.

ومن الناحية النظرية هل يصح القول ان سياسة الاقتصاد الكلي داخلية Endogenous تماما بمعنى انها تابعة لشروط التوازن والجواب لا لأنها تراعي شروطا اخرى منها مستوى البطالة المسموح به سياسيا والحد الأدنى من الانفاق الحكومي المطلوب تبعا لهذا الشرط الاضافي، وربما يراد الحفاظ على حد ادنى من الجهد الاستثماري .

المركز الاستثماري الدولي بمعناه الشامل يستوعب الاحتياطات الدولية للبنك المركزي وديون القطاع الخاص والحكومي للخارج واستثماراتهم هناك. وهذا المفهوم خزيني Stock وميزان المدفوعات نظام تدفقات، داخلية وخارجية مفتوح على المركز الاستثماري الدولي مثل خزان منظومة مياه الشرب في المدينة. والمركز الاستثماري الدائم بالصافي يعني ان ميزان المدفوعات في الماضي كان فائضا بالمجمل والاتجاه العام وفي مثل هذه الحالة ينتفي قيد ميزان المدفوعات على النمو انما هناك قيود اخرى. اما المركز الدولي المدين فهو حصيلة عجوزات في ميزان المدفوعات تراكمت فجعلت المركز الاستثماري الدولي سالبا وفي هذه النمط من الدول كان ميزان المدفوعات قيذا على النمو.

ويفهم من زاوية اخرى ان استمرار تدهور المركز الدولي يعكس تزايد مطلوبات الاجانب على الثروة الوطنية في حين يعبر تزايد المركز الموجب عن تعاضم الثروة الوطنية في الخارج. وان المركز السالب يعني في نفس الوقت استمرار زيادة الاستثمار على الادخار اي انخفاض الميل للادخار دون المستوى المطلوب. وعلى هذه الاساس من المتوقع ان تكون علاقة الميل الحدي للادخار عكسية مع صافي المركز الاستثماري الدولي وهي من اليات التصحيح. وان التطابق الحسابي بين الفجوة الداخلية والخارجية يفيد وجود الية مشتركة اي ان ارتفاع الميل الحدي للادخار وتقلص الفجوة الداخلية لتمويل الاستثمار يقترن في نفس الوقت بتقلص العجز الخارجي.

بموجب متطابقة ميزان المدفوعات: المستودات من السلع والخدمات = قيمة الصادرات من السلع والخدمات + صافي المقبوضات الجارية الأخرى + صافي التدفقات المالية الداخلية، وعند غرض النظر عن صافي المقبوضات الجارية الأخرى مثل تحويلات الدخل وسواها يفهم ان صافي التدفقات المالية تخفف قيد ميزان المدفوعات الجارية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود والى الآن وفي كوريا الجنوبية بداية نهضة التصنيع ودول أخرى. بيد ان التدفقات المالية لا تكون كبيرة وموجبة ومستدامة في الامد البعيد لأغلب دول العالم، ويمكن القول في جميعها عدا استثناءات قليلة من المستبعد ان يكون العراق من بينها يوما ما. ولذا وعلى مستوى استراتيجية للتنمية في الامد البعيد من الضروري الانطلاق من قيد ميزان المدفوعات على النمو بمعنى ان الصادرات فعلا تعين سقف المسار التنموي. ومن الموضوعية الاعتراف بعدم كشف التنظير الكلي لمشكلات مهمة في العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو ويبقى التذبذب حول النمط العام لا يستهان به.

وتفيد الوقائع بأن الاستراتيجيات التي رجحت الصادرات الصناعية لقيادة النمو تضمنت ايضا تعويض مستوردات إلى جانب الاعتماد على مدخلات اجنبية في الصناعة يتزايد الطلب عليها مع التوسع الصناعي. كما ان سياسة تعويض المستوردات لا تضمن خفض الاهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني مقاسا بالنواتج المحلي الاجمالي.

3 : التمهيد لنمذجة قيد ميزان المدفوعات على النمو:

يعد مضاعف هارود للصادرات عام 1933 محاولة لاستشراف نمذجة الاقتصاد الكلي التي ظهرت بعد صدور النظرية العامة لكينز فيما بعد. وافترض هارود آنذاك ان الدخل يساوي مجموع قيمة الاستهلاك والصادرات، وفي نفس الوقت يساوي الاستهلاك والاستيرادات لتكون الاستيرادات مساوية

للصادرات بالتطابق. والاستيرادات دالة خطية بالدخل، وبالتالي يصبح مضاعف الصادرات معكوس الميل الحدي للاستيرادات كما في التالي: حيث

Y الدخل ؛ C الاستهلاك؛ X الصادرات؛ M الاستيرادات ؛ a الجزء المستقل من الاستيرادات ثابت؛ b الميل الحدي للاستيرادات ؛ d التغير،

$$Y=C+X \quad (1)$$

$$Y= C+M \quad (2)$$

$$M=X \quad (3)$$

$$dM=dX \quad (4)$$

والاستيرادات دالة خطية بالدخل

$$M= a+bY \quad (5)$$

$$dM=dX=da+bdY=bdY \quad (6)$$

ولأن da تساوي صفر

$$dX=bdY \quad (7)$$

$$dY=(1/b)dX \quad (8)$$

معكوس الميل الحدي للاستيرادات $b/1$ هو مضاعف الصادرات الذي ينقل زيادة طلب الصادرات إلى زيادة في الناتج عند ثبات الاستيرادات المستقلة التي يعبر عنها a .

لقد سلط كالدور الضوء على مضاعف هارود للصادرات في دراسته المسماة نموذج النمو الاقليمي عام 1970 والتي جعل فيها نمو الناتج يتحدد بنمو الصادرات؛ ويعتمد نمو الصادرات على نمو الدخل في الخارج والقدرة التنافسية؛ وتحدد القدرة التنافسية جزئيا بنمو الانتاجية؛ ويعتمد نمو الانتاجية على نمو الناتج (p 308 ، 4) . هذا الطراز من التنظير كان رانجا ينتمي إلى السببية التراكمية الدورية التي اشاعها ميردال. ويتبنى هذا المنهج نموذج فردورن لتغير الانتاجية الذي اقترحه عام 1949 بان نموها يتناسب مع نمو الناتج، او ان الاول هو الجذر التريبيعي للثاني. وفي الزمن الحالي لا توجد حاجة لتحديد مسبق لمعامل التناسب بين حركة الناتج وتغير الانتاجية كما اقترح فردورن بل توجد طرق تقدير تستفيد من البيانات الفعلية عن مختلف الدول والتجارب. ويتضح كيف ان كالدور يتصور النمو يعتمد على متغير خارجي هو الصادرات ومتعلقاتها من العوامل المؤثرة في التنافسية.

ولقد استوحى كالدور تصوراته الاولى للنمو من آدم سميث " يعتمد تقسيم العمل على سعة السوق " وطورها في سياق نظري كينزي. وفي لغة آدم سميث يعني تقسيم العمل الامكانية المحتملة للعرض او الناتج الممكن في اللغة المعاصرة اما السوق فهو الطلب الكلي. وعند آدم سميث العكس ايضا صحيح لأن تعميق تقسيم العمل يوسع امكانية العرض، لأن العرض يخلق طلبا يكفي لاستيعابه حسب قانون ساي الذي يراه سميث صحيحا (P 394, 11).

و حسب راي كالدور يحدد مجموع الطلب الكلي المتاح بعمل مبدا الطلب الفعال الكيزي وهو الذي يعين العرض في النهاية، ومن هذا المنظور يكون النمو الاقتصادي مقادا بالطلب. ويتولد النمو في عملية تفاعل العرض والطلب، واستجابة العرض للطلب. وقد توصل كالدور إلى ربط بين الدخل Y والصادرات X من النموذج الكينزي: من دالة استهلاك ودالة استيراد وكلاهما بالدخل، دون المقدار المستقل، اي حاصل ضرب الميل الحدي لكل من المتغيرين بالدخل. والاستثمار بنسبة ثابتة من الدخل، والنسبة الثابتة حاصل ضرب نسبة راس المال للناتج بمعدل النمو. ومتطابقة الدخل مع الطلب الكلي وهو الاستهلاك مضافا اليه الاستثمار وفائض التجارة الخارجية. وعلى فرض مساواة الادخار بالاستثمار ينتهي إلى ان الدخل يساوي الصادرات مضروبة بمقلوب الميل الحدي للاستيرادات. ومقلوب الميل الحدي للاستيرادات هو مضاعف الصادرات. لكن هذه المعالجة ومن الناحية الرياضية وعلى اساس فرضياتها وتوصيف الدوال تفضي إلى مساواة نمو الصادرات مع نمو الدخل، ولا يخفى الاشكال النظري مع هذه النتيجة فضلا عن الواقعية. وايضا ان ما انتهى اليه نموذج كالدور لا يختلف عن معادلة هارود في الجوهر، وكلاهما ينطويان على اهمية فائض الميزان التجاري في تحريك النمو، و قد تجاوز نموذج ثرلورول، كما سيتضح، هذا الفهم إذ لا يشترط فائض الصادرات لأدامة النمو.

4 : العلاقات الاساسية للنمو المقيد بميزان المدفوعات واشتغالها:

تستند العلاقة الاساسية التي اصبحت تسمى نموذج ثرلورول على ان الاستيرادات دالة بالدخل بمرونة ثابتة، مع ضالة او انعدام اثر الاسعار في الامد البعيد. ومع انتفاء صافي تدفقات مالية موجبة وتعاقل تحويلات الدخل من الخارج فإن الصادرات X تساوي الاستيرادات M شرطا للتوازن. فعندما يظهر عجز في ميزان المدفوعات ولا تتوفر فرص سائحة لتمويل مستدام سوف ينخفض الدخل Y لتتخفف الاستيرادات حسب مرونة الطلب الداخلية على المستوردات elm نزولا إلى مستوى الصادرات، كما في المعادلة (9) التالية:

$$X=M= y \text{ (power) } elm \quad (9)$$

ومنها يكون نمو الصادرات gx مساويا لحاصل ضرب مرونة الاستيرادات elm مع نمو الدخل gy

$$gx = elm(gy) \quad (10)$$

ومنها

$$gy = gx / elm \quad (11)$$

ومن الواضح ان المعادلة (11) هي النظرير الديناميكي لمعادلة هارود (8). ولو ازدادت مرونة الطلب الدخلية للاستيرادات نتيجة لتغيرات بنية الانتاج المحلي ينخفض معدل نمو الناتج حسب قيد ميزان المدفوعات في المعادلة (11) بثبات اثر العوامل الاخرى. مثلما ان زيادة الصادرات مع بقاء نمط الطلب على المستوردات مستقرا تحسن فرص النمو الاقتصادي.

لكن دون بيان آلية تحكم الحركة نحو التوازن الديناميكي الذي عبرت عنه العلاقة رقم (11) تصبح مجرد متطابقة. والحركة الموصوفة لتعديل ميزان المدفوعات في الاقتصاد الكلي اما عبر مضاعف الطلب والتي تسمى الاستيعاب؛ او بتغيرات سعر الصرف الحقيقي ونسب التبادل التجاري الذي يسمى منهج المرونات السعرية؛ او تغيير النقود وسعر الفائدة مع تغير او ثبات سعر الصرف في النماذج النقدية بصيغ مختلفة قد تم بيانها.

ونمو الصادرات التي ظهر متغيرا مستقلا في المعادلة (11) ، بفرض ثبات الاسعار وعدم وجود تمويل تعويضي للعجز، يعتمد على نمو الدخل العالمي gyw ومرونة الطلب الدخلية العالمية على صادراتنا elx التي هي مستوردات للدول الاخرى. وبذلك تكتب المعادلة (11) كما في ادناه:

$$gy = elx (gyw)/elm \quad (12)$$

وتوضح المعادلة (12) الترابط بين نمو الدخل العالمي والنمو الوطني. وهي علاقة موضوعية لا شك في ذلك، لكن المرونة elx تحتاج ايضاحات فهي مرونة الطلب الدخلية العالمية على السلع التي تُصدّرها على فرض ثبات حصتنا من السوق العالمية لتلك السلع وثبات الاسعار النسبية لصادراتنا في اسواق الصادرات. ويمكن القول، دون الحاجة إلى تعقيدات رياضية ليست ضرورية في هذه المرحلة من البحث، ان الطلب العالمي على صادراتنا يكون اقل او اكثر من $elx(gyw)$ تبعا لاثّر السعر من جهة وفرصة زيادة او انخفاض، حصتنا من سوق الصادرات العالمي لأسباب لا تتعلق بالعوامل السعرية.

ومن المعلوم ان المعادلة (12) تنصرف إلى الصادرات من السلع والخدمات التي تُسعر بالعملة الوطنية ثم تترجم إلى عملات اسواق الصادرات عبر اسعار الصرف. اما النفط الخام فهو اساسا بالعملة الاجنبية فلا تؤثر في اسعاره تغيرات سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية، بل تغيرات سعر صرف الدولار (عملة التسعير) تجاه العملات الأخرى. ولذا نتوصل إلى ان المعادلة (12) مناسبة للعراق والدول النفطية الأخرى باضافة اثر حصة العراق، اواي من تلك الدول، من سوق النفط العالمي.

ومن الضروري الإشارة ايضا إلى ان المعادلة (12) تتضمن فرض اعتماد الصادرات على الطلب الخارجي وليست مقيدة بالعرض. وعلى سبيل المثال عند ثبات اسعار النفط وثبات حصة العراق من سوق النفط، وان صادرت النفط هي كل الصادرات لا يتجاوز نمو الصادرات العراقية 2 بالمائة سنويا، ولان مرونة الطلب الدخلية على المستوردات لا تقل عن الواحد الصحيح لتجاوز العراق مرحلة الاستهلاك الضروري من جهة والخصائص المعهودة لبنية الانتاج من جهة اخرى، يصبح سقف النمو الذي تسمح به الصادرات 2 بالمائة في حده الاعلى، وهو ادنى من نمو السكان، ولا بد من تجاوز هذه العقبة. ولحد الآن امكن تجاوزها نظرا لارتفاع السعر الحقيقي للنفط منذ السبعينات، وفي المستقبل

القريب يسعى العراق إلى زيادة صادراته. بيد أن الاستراتيجية بعيدة المدى لا تبنى على احتمال استمرار أسعار النفط الحقيقية بالارتفاع بل، وهو الاضمن، افتراض ثبات السعر الحقيقي للنفط، إلى جانب عدم استمرار كمية الصادرات النفطية بالزيادة بعد الوصول إلى ذروة لا تزيد على 7 مليون برميل في اليوم. وبالنتيجة نصطدم بقيد ميزان المدفوعات، ويتمثل الاعتناق من هذا المازق في تبني مبدأ النمو المقاد بالصادرات الصناعية.

ورغم اتساق التنظير آنفاً لكن هذا لا يعني انطباق النمو الفعلي على النمو المحدد بقيد ميزان المدفوعات بحيث يكون الفارق بينهما غير معنوي احصائياً بصفة مستمرة. وعلى الأكثر لا تشير الاختبارات إلى مثل هذا الانسجام (32 ، p 6). ولا يقلل عدم التطابق من الدلالة الموضوعية للعلاقات (11) و (12)، أو على الأقل هي مؤشر مرجعي لترشيد الجهد التنموي والتحذير من الأصطدام بعقبة تمنع الاقتصاد من استقصاء امكاناته في التطور.

و يعزى اختلاف النمو الفعلي عن المحدد بقيد ميزان المدفوعات إلى:

- دور الاحتياطات الدولية في امتصاص فائض الميزان وسد العجز؛
- التدفقات المالية الخارجية؛
- الاقتراض الحكومي من الخارج؛

وفي الاقتصاد النفطي ومع التغير الحاد في أسعار النفط وبالتالي قيمة الصادرات فالمعادلات (11) و (12) لا تظهر مصداقيتها إلا عبر دورة سعرية كاملة بتدخل العوامل آنفاً التي تفسر عدم التطابق.

وقد اعدا كروغمان إكتشاف معادلة ثرلوول المبينة في (12) فيما يسمى قاعدة 45 درجة Krugman' 45 degree Rule بصيغة تناسب معدلات النمو المحلية والدولية مع المرونات:

$$\text{elm/elx} = \text{gy/gw} \quad (13)$$

بمعنى لووضع الطرف الايسر على محور الصادرات والطرف الايمن على محور السينات ستكون العلاقة خطاً مستقيماً بدرجة 45 . ولكن كروغمان عكس العلاقة السببية من النمو إلى التجارة الخارجية، اي يختلف مع الكينزيين في ان النمو هو الذي يحدد الصادرات. ومن الصعب الاتفاق مع كروغمان في هذا الجزم فالنمو بذاته لا يضمن تطور الصادرات تلقائياً، وعلى مسار توازني، بل الصادرات رافد رئيسي للطلب الذي يحرك النشاط الاستثماري والنمو (393 ، p 16). وينطلق كروغمان وآخرون من مبدأ ان مصدر حركة النمو تأتي من جانب العرض الذي يخلق طلبه. وينطلق كروغمان من ان فوارق النمو بين البلدان يعود إلى انتاجية العامل الكلي وليس إلى التشغيل. وليس من المجازفة القول ان انتاجية العامل الكلي من المفاهيم الاشكالية طالما تستند إلى دالة انتاج تفترض مسبقاً ثبات مرونة الحجم والتطابق بين أسعار عناصر الانتاج وقيمة الانتاجية الحدية لتلك العناصر. ومعامل التقدم التقني ، كما ظهر اول مرة في نموذج سولو ولم يزل، هو الفرق بين نمو دخل عناصر الانتاج حسب تلك الفرضيات ونمو الدخل المنتج فعلاً.

ومن المناسب الآن استرجاع معادلة دومار للنمو gy الذي يعرف بنسبة الاستثمار إلى الدخل i ومعامل ثابت يعبر عن نسبة رأس المال للناتج عند الحد ليكن v :

$$gy = i/v \quad (14)$$

وبما ان نسبة الاستثمار الى الدخل i تساوى الميل للدخار s عند التوازن، وبالنسجام مع نسق المعادلة (6) تكون العلاقة التالية:

$$gy = s/v \quad (15)$$

وتمثل هذه المعادلة القيد الداخلي على النمو وعند تجاوز الاستثمار للدخار، i أكبر من s ، فقد اضيفت حتما تدفقات خارجية صافية إلى الادخار المحلي، واصبح النمو الفعلي اعلى من المحدد بالمعادلة (15). وهو في نفس الوقت اعلى من المحدد بالمعادلة (11) بنفس المقدار، لأن صافي التدفقات الخارجية المضاف إلى الادخار هو في نفس الوقت التمويل التعويضي لعجز ميزان المدفوعات.

وليس من الصعب جمع العوامل السعريّة والتدفقات من غير الصادرات السلعية والخدمية بما فيها القروض واستنزاف الاحتياطات والاستثمار الخارجي في منظومة المتغيرات التفسيرية للنمو المقيد بالميزان الخارجي. وهذا ما يجري فعلا في الابحاث، ويمكن ايضا تجزئة الاثر الكلي إلى هذه المكونات، وبعد افتراض ثبات الاسعار وسعر الصرف الحقيقي ومعادلة التدفقات من غير التجارة الخارجية في الامد البعيد نعود إلى النموذج البسيط الذي يربط بين النمو ومرونة الطلب الداخلية. ولا شك ان الاضامن عدم الاقتصار على مفردات النموذج المبسط لأهمية الاسعار النسبية والتدفقات المالية ولوجود ادوات في السياسات المالية والنقدية يمكن توظيفها ، وعند اضافة تغيرات الاسعار إلى المعادلة (12) تكون النتيجة:

$$gy = [(1+\mu+\alpha)(\epsilon-\eta-r) + elx(gyw)]/elm \quad (16)$$

حيث μ مرونة الطلب السعري للاستيرادات؛ α مرونة الطلب السعري للصادرات ؛ ϵ التغير النسبي لأسعار الصادرات بالعملة المحلية ؛ η التغير النسبي لأسعار المستوردات بالعملة الاجنبية؛ r التغير النسبي في سعر الصرف الاسمي، وبقيّة المتغيرات لها معانيها السابقة. ويقتضي شرط مارشال ليرنر ان مجموع القيمة المطلقة للمرونتين μ و α اكبر من الواحد الصحيح كي يساعد خفض قيمة العملة على تصحيح ميزان المدفوعات. وعند ثبات سعر الصرف الحقيقي اي ان المقدار $\epsilon-\eta-r$ يساوي صفر نعود إلى المعادلة (4) . ويمكن تعديل المقدار $elx(gyw)$ باضافة صافي التدفقات الخارجية موجبة او سالبة، وفي هذه الحالة تصبح المعادلة وصفية تماما.

5 : قيد ميزان المدفوعات والتنظير النيوكلاسيكي الأحدث:

تفترض نماذج النمو من جانب العرض ومنها النيوكلاسيكية، ان نمو الانتاجية يعتمد على التقدم التقني مباشرة وينظر اليه بانه خارجي Exogenous وعند افتراض تناسب ثابت بين السكان والقوى العاملة مع فرض التوظيف الكامل للعمل ولأن نمو السكان خارجي ايضا يصبح النمو كله خارجيا .

وحتى بعد ظهور النماذج النيوكلاسيكية للنمو الداخلي Endogenous يبقى مرتبطا بعوامل العرض كليا. بينما في نظر كالدور ومن على منهجه من الكينزيين ان النمو داخلي ويعتمد على الطلب الذي يحرك الانتاج والنتاجية تابعة له في نموها.

وتقدم الدراسة (11) صيغة نيوكلاسيكية للنمو تبدأ من فرضية تعظيم الاسر لمنافعها من الاستهلاك مدى الحياة، وهي نقطة الانطلاق المتعارف عليها للمفاضلة عبر الزمن والتي يستند اليها تعريف سعر الفائدة الذي يخصص الدخل بين الادخار والاستثمار ويتساوى عند التوازن مع الانتاجية الحدية لرأس المال وكلها في الاقتصاد الحقيقي.

وتبعا لمفهوم الاقتصاد الصغير، الذي لا يؤثر في الاسعار دوليا، والاحلال التام بين ادوات الاستثمار المالي الوطنية والاجنبية تكون اسعار الاصول معطاة خارجيا. ويكون النمو دالة بالاستثمار وهذا الاخير بمحدداته مثل سعر الفائدة الحقيقي العالمي، وتكنولوجيا الانتاج وتكاليف التكيف لاستيعاب الاستثمار. ان تصور الاحلال بين الاصول المالية الوطنية والاجنبية في ظل الانفتاح، نظريا، يجعل النمو الوطني مستقلا عن الادخار وتفضيلات المستهلكين. وبهذه الاخيرة مع معدل نمو معطى وسياسة الموازنة يتحدد الادخار، ويتعين الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالفرق بين الادخار المحلي والاستثمار.

ومن مجموع تلك الفرضيات عندما يرتفع سعر الفائدة الحقيقي العالمي ينخفض الاستثمار والنمو ويتحسن ميزان المدفوعات، والاختلاف هنا ليس بشأن العلاقة العكسية بين النمو وميزان المدفوعات بل ربطها المحكم مع سعر الفائدة الحقيقي الدولي هو ما نتحفظ عليه. إذ لوحظت العلاقة العكسية تلك من بيانات العديد من الدول، وتفيد ان النمو الفعلي يتجاوز المعدل الذي يعينه قيد ميزان المدفوعات، وهو موضوع هذه الدراسة. لكن التفسير النظري النيوكلاسيكي لهذه العلاقة يستند إلى تصورات للانفتاح المالي، والحركية التامة للاصول المالية عبر الحدود، وتساوي اسعار الفائدة الوطنية مع الخارجية، والتأثير الحاسم لاسعار الفائدة في تحديد الاستثمار، ومجريات الواقع تختلف كثيرا عن هذا العالم المتصور.

ومع النموذج النظري النيوكلاسيكي، موضوع المراجعة، يتحسن ميزان المدفوعات نتيجة لانخفاض الاستثمار بسبب ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي الدولي، ويستمر التحسن وصولا إلى توازن امد بعيد جديد. وعلى هذا المسار يسمح النموذج بارتفاع معدل النمو الوطني نتيجة لما يسمى صدمة العرض الايجابية والتي تظهر في صعود انتاجية رأس المال. ويقود المستوى المرتفع لانتاجية رأس المال إلى استثمار اكبر، ومع ثبات الادخار، يتدهور الحساب الجاري والمركز الاستثماري الدولي للبلد. بمعنى ان عجز ميزان المدفوعات لا يقيد النمو الاقتصادي بل ان العجز نتيجة التحديد المستقل للاستثمار عن الادخار.

ولا يتضمن هذا النموذج فاعلية للمكافئ الريكاردى لأن زيادة الاقتراض الحكومي لا تقترن بميل الاسر لزيادة الادخار تحسبا لضرائب اعلى في المستقبل لسداد الدين. ولا يؤثر ارتفاع الضريبة في النمو، حسب هذه المنظومة من الفرضيات، لكنه يقود إلى تدهور الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ما يعني ان الضريبة الاضافية لا تقنطع من مخصص الاستهلاك الخاص بل تطل الادخار. ودائما، وهذه مسألة حسابية، ينعكس تدهور الحساب الجاري لميزان المدفوعات بانخفاض المركز

الاستثماري الدولي للبلد المعني بمعنى انخفاض صافي الموجودات الاجنبية المملوكة للمقيمين ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي.

ولا تؤثر زيادة الدين الحكومي ، نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، في النمو بل في تدهور الحساب الجاري وانخفاض صافي الموجودات الاجنبية اي الاصول الخارجية المملوكة للمقيمين نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي. وقدمت الدراسة (11) تبسيطات في دالة الانتاج تؤدي إلى ربط الناتج في الصيغة النهائية براس المال ما يسمى نموذج AK الذي لا يفترض تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال ولا يلتزم ثبات غلة الحجم وبذلك يغادر التزمت النظري في نماذج الجيل الاول (سولو مثلا). لكنه يتجه نحو تجريد مبالغ به في مسألة الانفتاح المالي وسعر الفائدة والانقسام بين ميزان المدفوعات والعرض كما سيتضح.

ونختصر للبقاء مع الموضوع الرئيسي لدراستنا ، قيد ميزان المدفوعات في النمو الاقتصادي، بان الحساب الجاري لميزان المدفوعات يتحدد بسعر الفائدة الحقيقي؛ والنمو المتوازن بعيد المدى؛ ونسبة الاصول الخارجية إلى الناتج؛ ونسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج؛ ونسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج؛ والمعدل الفعلي لنمو الناتج؛ ونسبة الاندثار؛ وسعر الظل لرأس المال المنسجم مع النمو المتوازن بعيد المدى؛ ونسبة رأس المال للناتج. والمهم انه لا يوجد انعكاس للحساب الجاري على النمو. ويلاحظ الثراء النظري والذي يشجع على المزيد من التنوع في النمذجة والاختبارات وهو في مضمونه يستبعد قيد ميزان المدفوعات على النمو وكأنه ايضا يلغي اية قيود ضمن الية عمل النظام الاقتصادي على المديونية الخارجية وهذا المنحى يتنافى والتجربة التي يعيشها اليونان مع المديونية السيادية، على سبيل المثال، وإذا كان التنظير مرشدا للسياسة الاقتصادية فلا يستبعد ان مثل هذه التصورات قد اغرت الحكومات بالوصول إلى تلك النتيجة التي تمثلت في ازمة المديونية. ولو ارتبط سعر الفائدة بثقل المديونية ، على الاقل، مروراً بهامش المخاطرة، اضافة على الاهتمام بالصلابة السعريّة ونقص كفاءة الاسواق المالية، لأصبح النموذج اكثر واقعية.

يصر النيوكلاسيك على ان الاسعار هي المؤثرة في التجارة الدولية والنمو يحدده جانب العرض، يتضمن نموذج النمو المقيد بالميزان الخارجي عدم حيادية المدفوعات المالية على المستوى الدولي مثلما ان النمو ليس مستقلا عن الطلب. ومن يؤيد النمو من جانب الطلب يشير إلى انتقال الازمة إلى دول اخرى عبر التجارة الخارجية، وان الدول الآسيوية نجحت بالانتفاع من اسواق دولية واسعة فتجاوزت قيد الطلب المحلي. بينما يرى الآخرون ومنهم كروغمان ان النمو الاقتصادي والتقدم التقني يدفعان نحو المزيد من التخصص وتنوع المنتجات وبالتالي تتحول السوق إلى منافسة احتكارية بسبب فريدة المنتجات وبذلك تنتعش التجارة الخارجية بين الدول المتماثلة في بنيتها الانتاجية القطاعية.

والمحصلة ورغم اختلاف منطلقات التنظير ان البلدان سريعة النمو هي في نفس الوقت الاقدر على التنافس الدولي. وفي حين يربط كروغمان بين ارتفاع مرونة الطلب على الصادرات والديناميك من جانب العرض يرى الكينزيون الديناميك نفسه في جانب العرض ولكنه محفزا اصلا بالطلب والعرض يستجيب. وشرحه كالدور جيدا واغناه بالمفاهيم ومنها التمييز بين وفورات الحجم الستاتيكية والديناميكية. والاخيرة تعتمد ليس فقط على الحجم الكبير بل على تجسيد الاجيال الجديدة من رأس المال تطورا تكنولوجيا وتقدما تقنيا أعلى.

وتصور كروغمان الذي يربط التخصص مع حجم الاقتصاد من الاولى ان يجد مصداقا له في الولايات المتحدة الامريكية . لان حجم الاقتصاد يسمح باعلى درجات التخصص فضلا عن التقنيات العالية فلماذا مرونة الطلب الدخلية العالمية على صادراتها واطنة. ولا ينافي الانطلاق من جانب الطلب وجود عوامل دافعة في الانتاج نفسه، ونمو الاقتصاد هو نمو الطاقة الانتاجية بالاستثمار، لكن ثمة سببية تراكمية ودورية ايجابية فالبلدان التي تشهد نهضة في الصادرات تنمو الانتاجية فيها سريعا.

تفترض نماذج النمو من جانب ميزان المدفوعات، وكل النماذج المحددة للناتج وحركته من جانب الطلب، ان التشغيل والانتاجية والتقدم التقني هذه داخلية Endogenous، على الاقل جزئيا، اي تستجيب لضغوط الطلب (p 500 ، 3). ويعتمد الكينزيون قانون verdoorn لتفسير نمو الانتاجية كونها تعتمد على حجم الانتاج، ويضاف راس المال في بعض الصيغ.

ونشير إلى أن العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي ووضع ميزان المدفوعات التي بينتها الكثير من الدراسات الكمية اي اقتران العجز ايجابيا بالنمو في الاقتصاد الاعتيادي، غير النفطية، لا يتنافى مع مضمون معادلة ثرلرول . لأن الاستيرادات مرتبطة بالدخل ترتفع مع النمو المرتفع لكن الصادرات معطاة من الاقتصاد العالمي فيظهر العجز ويضغط على النمو لعدم كفاية الادخار لاستمرار معدل النمو السابق. وهكذا نكتشف الربط لان العجز الخارجي يعني عجز الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار الجاري فيترجع النمو.

وبالتالي نرى ان قيد ميزان المدفوعات هو قيد كما يشير معناه اللغوي وليس سببا للنمو، والصادرات جزء من الطلب على الانتاج المحلي زيادتها ترفع الانتاج رفعا مضاعفا طالما يعاني الاقتصاد عدم كفاية الطلب الكلي لتشغيل الطاقة الانتاجية.

و ليس ثمة ضرورة منطقية للاصرار على علاقة سببية تتجه من الصادرات إلى النمو وهي التي تحدده. بيد ان النمو وبغض النظر عن مصادره لا بد ان ينسجم في النهاية وفي الامد البعيد مع قيد ميزان المدفوعات فلماذا لا تلتفت السياسة الاقتصادية إلى هذا القيد مسبقا، والذي واجهته بالفعل العديد من الدول النامية والناهضة. وعندما نذهب إلى عدم تأكيد العلاقة السببية من الصادرات إلى النمو فهذا لا يعني ان نمو الناتج يؤدي تلقائيا إلى تزايد الصادرات في حين من الممكن للصادرات ان تفقد النمو الاقتصادي.

6: النمط الفعلي للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو:

لقد تزايدت الاهمية النسبية لصادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة من 15.1 بالمتوسط للسنوات 1970- 1979 لتصل إلى 27.4 بالمائة بالمتوسط للسنوات 2010 – 2014 . بينما ازدادت في البلدان النامية من 18.9 إلى 35.3 بالمائة بين الفترتين، وفي جنوب شرق آسيا من 29.7 إلى 60.5 بالمائة بين الفترتين (P 102 ، 15). و تقدم هذه المؤشرات دليلا قويا على نمو التجارة الخارجية باسرع من النمو الاقتصادي وتعكس مرونة الطلب الدخلية العالية على المستوردات في وجهها الآخر، ويمكن القول انها تفيد قيادة التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي. وعلى نفس المسار تزايدت اهمية سلع الصناعة التحويلية المصدرة إلى الناتج المحلي الاجمالي . وقد تغير الميزان التجاري لسلع الصناعة التحويلية من فائض بنسبة 2.1 من الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمة عام 1980 إلى عجز طفيف بنسبة 0.4 بالمائة من الناتج المحلي

الاجمالي عام 2013. وفي البلدان النامية من عجز بنسبة 6.8 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي إلى فائض بنسبة 3.0 بالمائة بين السنتين، وفي بلدان آسيا وصل فائض الميزان التجاري لسلع الصناعة التحويلية إلى 7.4 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي عام 2013. وتعكس هذه المؤشرات تحول الثقل الصناعي نحو البلدان الناهضة والنامية، وفي نفس الوقت تشهد السنوات الاخيرة اتساع سوق البلدان النامية والناهضة بحيث يتراجع اعتماد تنميتها على النمو الاقتصادي للدول المتقدمة.

ويعرض الجدول رقم (1) نمط تطور التجارة العالمية لمدة نصف قرن بين عامي 1965 و2015 وبالعلاقة مع الدخل الحقيقي (الناتج المحلي الحقيقي للعالم) والاسعار بالدولار المريكي، والاسعار نسبة إلى مستوياتها في الولايات المتحدة الامريكية.

ويلاحظ ان الصادرات من جميع انواع السلع قد نمت بمعدل سنوي 8.74 بالمائة بالقيمة الجارية وكميتها حوالي 5 بالمائة. اي ان وحدة الصادرات نما سعرها بمعدل 4 بالمائة سنويا وهو اقل من معدل التضخم في الولايات المتحدة الامريكية. وظهر ان مرونة الصادرات الى الناتج العالمي، وكلاهما حقيقي، حوالي 1.6 اي ينمو الناتج بما يعادل بمعدل حوالي 63 بالمائة من نمو مجموع الصادرات. لكن مرونة الطلب الدخلية على سلع الزراعة والغذاء قريبة من الواحد الصحيح، وللتعدين والوقود اقل منها، بينما في الصناعة التحويلية حوالي 2 وبذلك كانت تقود النمو في تلك الحقبة. وبينت المؤشرات ان حركة اسعار الصادرات بالكاد تغطي التضخم الامريكي بالمتوسط وفي الزراعة ادنى من التضخم وفي الصناعة 67 بالمائة من التضخم بينما في التعدين والمقالع اعلى والنفط اعلاها جميعا. وفي الامد البعيد لا يعول على زيادة السعر النسبي فتصبح الايرادات الحقيقية للصادرات محكومة بالكمية، ومن هذه الجهة نتأكد اهمية التوجه نحو تخليق المقومات الاقتصادية للتنوع بقيادة عملية تصنيع جادة بالارتباط مع الصادرات.

ولا تؤيد الوقائع في البلدان المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية اهمية الوفرة النسبية لعناصر الانتاج واسعارها في التخصص والتجارة الخارجية. ولا يبدو ان التجارة مرتبطة بتغير تكاليف وحدة العمل، وهذه الظاهرة تسلط الضوء على دور العوامل غير السعريّة في نمو التجارة. ويفسر كروغمان التجارة الخارجية للبلدان المتقدمة بالمنافسة الاحتكارية والعوائد المتزايدة والمرتبطة بتنوع المنتجات بحيث لا تكون قابلة للحل التام. وان التنوع يرتبط بحجم القوى العاملة الفعالة اي القوى العاملة مقاسة بوحدات كفاءة انتاجية. وربما من الافضل، كما افهم، عدم القطع بغياب دور العوامل السعريّة في التجارة الخارجية وتبقى للتكاليف اهميتها. لكن العلاقة بين الطلب والسعر، مع اخذ تنوع المنتجات بالاعتبار، ليست متصلة بل متقطعة، اي ان السوق يتحمل زيادات سعريّة دون التحول عن المنتج قبل ان تصل تراكم الزيادات السعريّة إلى حد التحمل، آخذين بالاعتبار تنوع المنتجات بكيفية تنتفي معها البدائل التامة.

أن ارتفاع مرونة الطلب الدخلية في البلدان المتقدمة على صادرات البلدان النامية يفسر بانحسار انتاج تلك السلع هناك، فيتزايد استيرادها من الدول النامية لتعويض تناقص انتاجها، وهذا الاتجاه يعكس العلاقة بين بنية الانتاج ومرونة الطلب الدخلية على المستوردات. وقد اتاح التقلص النسبي للصناعة في البلدان المتقدمة، وهو من خصائصها الاقتصادية في مرحلتها من التطور، فرصا سائحة للبلدان الناهضة في التوسع الصناعي. وحظيت هذه الظاهرة ببعض الاهتمام مع قلق حول نتائج ظاهرة الانحسار الصناعي هناك في القيمة المضافة والتشغيل.

وقد إنخفضت نسبة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية إلى مجموع القيمة المضافة، الناتج المحلي بالأسعار الجارية، من 26.4 بالمائة عام 1970 إلى 14.6 بالمائة عام 2014 في البلدان المتقدمة. و كان ذلك الانخفاض النسبي في القيمة الجارية اشد من انخفاض اسهامها النسبي في الناتج الحقيقي بسبب تغير الأسعار لصالح قطاعات اخرى. وانخفضت نسبة المشتغلين في الصناعة التحويلية، ايضاً، إلى 12.8 بالمائة عام 2014 وكانت 26.8 بالمائة عام 1970 نتيجة التقلص النسبي في الناتج ونمو انتاجية العمل في هذا القطاع الحيوي. ولأن الصناعة التحويلية تولّد وتشتّر نمو الإنتاجية في كل الاقتصاد الوطني، فهذا القطاع هو الخالق والمستخدم للتقنيات الجديدة ويستفيد من وفورات الحجم الستاتيكية، مع نمو راس المال واتساع نطاق الإنتاج الكبير، والديناميكية المرتبطة بالتطور التقني المجسد براس المال (15).

ومن جهة اخرى تتسابق البلدان الناهضة في آسيا ودول امريكا اللاتينية الكبرى على اسواق البلدان المتقدمة ومع تباطؤ معدلات النمو في الاخيرة يواجه الازدهار الصناعي للعالم النامي بعض الصعوبات المتمثلة في ضيق الاسواق. وقد يكشف التطور عن ديناميك مغاير للنمو الاقتصادي في المستقبل يستند إلى مستحدثات تقنية تترك آثاراً عميقة في القطاعات غير السلعية، و في نفس الوقت تظهر إلى الوجود منتجات صناعية جديدة فتتغير البنية الاقتصادية وتزداد الحيوية الدافعة للنمو.

ثمة مسألة مهمة في التجارة الخارجية تتصل بالفروقات بين حركة الاسعار في قطاعي السلع المتاجر بها و غير المتاجر بها، فالاولى تخضع لقانون السعر الواحد لكونها عابرة للحدود والمشتري يبحث عن السعر الادنى. اما الثانية فهي محلية ولذلك تتفاوت اسعارها بين الدول وتمثل المصدر الرئيس لتفاوت المستويات العامة للاسعار جغرافياً. وتكون اسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها اوطأ في البلدان واطنة الانتاجية لأن الاجور هناك منخفضة واغلب الانشطة غير المتاجر بها كثيفة العمل.

وتفسر تلك الخاصية إلى حد كبير العلاقة الطردية بين الاسعار والدخل، وهو ما ينعكس في الفروقات بين الناتج المقدر حسب تعادل القوة الشرائية و ذلك المقدر بموجب اسعار الصرف السوقية، حيث ترتبط الفروقات عكسياً مع مستوى التطور. ومن هذه الحقائق يستنتج ان ارتفاع متوسط الدخل للفرد يقود إلى ارتفاع اسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها، ولأن منتجات هذا القطاع تؤثر مجدداً في الاجور، وايضاً تعتمد أنشطة انتاج السلع المتاجر بها على مدخلات من غير المتاجر بها، ولذا يواجه البلد ضغوط ارتفاع تكاليف الانتاج المتاجر به ويهدد قدرته التنافسية الدولية مع ارتفاع متوسط الدخل للفرد. وما لم يتمكن الاقتصاد من خفض التكاليف بالتطور التكنولوجي والتقدم التقني والتنظيمي في أنشطة السلع المتاجر بها، وفي نفس الوقت الاستمرار في تنويع المنتجات، تتزايد صعوبات التصدير وتشتد قيود ميزان المدفوعات.

جدول رقم (1)

المعدلات السنوية الاتجاهية الاسية لنمو الصادرات واسعارها في العالم للسنوات 1965-2015

المتغيرات والمعلومات	نمو القيمة %	نمو الكمية %	نمو سعر الصادرات %	وحدة نمو سعر وحدة الصادرات	مرونة الصادرات مع
----------------------	--------------	--------------	--------------------	----------------------------	-------------------

الناتج المحلي الاحتمالي	إلى معدل التضخم الأمريكي %				
1.59	97.2	4.01	5.01	8.74	مجموع الصادرات
0.99	82.0	3.38	3.14	6.63	الزراعة والغذاء
0.84	133.1	5.49	2.64	8.27	التعدين والوقود
1.97	76.6	3.16	6.22	9.58	الصناعة التحويلية
			3.16		الناتج المحلي الاجمالي
	168.3	6.94			سعر النفط
	100.0	4.124			التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: اعداد الباحث والبيانات من WTO: International Trade Statistics 2016، والبيانات الاصلية ارقام قياسية للناتج المحلي العالمي الحقيقي واقيام وكميات الصادرات.

وفي الجدول رقم (2) اجرينا تقدير معادلة الانحدار مزدوجة اللوغاريتمات للعلاقة بين الصادرات والدخل الحقيقي والاسعار، وهي منسجمة تماما مع النظرية في اشارة المرونات. والمرونة السعرية واطنة جدا (0.223) ، ولأن التقدير على مستوى العالم فهي من جهة ثانية للاستيرادات ايضا ما يفيد الاهمية الحاسمة للدخل في الامد البعيد حيث المرونة مرتفعة 1.866 وقريبة من نتائج الجدول رقم (1) بالمحصلة. لكن التقدير، مع ذلك، لا يستوفي شروط الاعتمادية الاحصائية بسبب الارتباط الذاتي ويبقى ذو دلالة عالية.

جدول رقم (2)

معادلة انحدار الصادرات مع الناتج المحلي الحقيقي والسعر مزدوجة اللوغاريتمات

من البيانات السنوية للفترة 1965- 2015

المتغيرات والتقديرات	التقدير	مستوى الدلالة	الملاحظات
الثابت	(2.999)	0.00	معامل التحديد المعدل
الناتج (الدخل)	1.866	0.00	R(squ.)adj.
السعر	(0.223)	0.00	99.28
			عدد المشاهدات 51

المصدر: اعداد الباحث. والبيانات من WTO: International Trade Statistics 2016 ، والبيانات الاصلية ارقام قياسية للناتج المحلي العالمي الحقيقي واقيام وكميات الصادرات.

وفي الجدول رقم (3) اجرينا تقدير الانحدار للفروقات اللوغاريتمية وتأكدت مرونة الطلب الدخلية التي تقترب من 2 بينما ظهرت مرونة الطلب السعرية ليست معنوية. ونجحت المعادلة في اختبار التكامل المشترك بوضوح ، وبذلك يبدو ان معادلة الانحدار في الجدول رقم (2) تعبر عن النمط الواقعي رغم الارتباط الذاتي.

جدول رقم (3)

معادلة انحدار الفروقات اللوغاريتمية لدالة الصادرات للسنوات 1965-2015

المتغيرات والتقديرات	التقدير	مستوى الدلالة	الملاحظات
الثابت	(0.0171)	0.085	1- معامل التحديد المعدل 56.83 ؛ والارتباط بين الخطا والخطا السابق 0.094 .
الدخل	2.048	0.00	2- بينت معادلة فرق الخطا مع الخطا السابق قوة التكامل المشترك حيث كان المعامل سالبا (1.093) و t (7.59) وهو بالقيمة المطلقة اكبر من تاو بمستوى دلالة 0.01
السعر	0.042	0.374	3- عدد المشاهدات 50

المصدر اعداد الباحث. والبيانات من 'WTO: International Trade Statistics 2016'، والبيانات الاصلية ارقام قياسية للناتج المحلي العالمي الحقيقي واقيام وكميات الصادرات.

وفي الجدول رقم (4) اجرينا تقدير العلاقة باستبدال اسعار وحدة الصادرات باسعارها نسبة إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الامريكية . وهنا كانت مرونة الطلب الدخلية قريبة من نتائج الجول رقم (1) وهي في سياق النمط الذي عبرت عن تقديرات الانحدار آنفا ، لكن مرونة الطلب مع السعر النسبي واطنة جدا (0.1222) والخاصة ضالة اثر السعر.

جدول رقم (4)

معادلة انحدار دالة الصادرات مزدوجة اللوغاريتمات مع الناتج العالمي الحقيقي والسعر النسبي (سعر وحدة الصادرات إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأمريكي) للسنوات 1965- 2015

المتغيرات والتقديرات	التقدير	مستوى الدلالة	الملاحظات
الثابت	(2.105)	0.00	1- معامل التحديد المعدل 98.89
الدخل	1.5667	0.00	2- ارتباط الخطا مرتفع
السعر	(0.1222)	0.06	3- منسجمة مع النظرية وتؤيد النتائج السابقة وتقلل من دور السعر 4- عدد المشاهدات 51

المصدر: اعداد الباحث. والبيانات من WTO: International Trade Statistics 2016 ، والبيانات الاصلية ارقام قياسية للناتج المحلي العالمي الحقيقي واقيام وكميات الصادرات.

وعند تقدير دالة الفروقات اللوغاريتمية مع الاسعار النسبية في الجدول رقم (5) كانت النتائج منسجمة مع دالة الفروقات اللوغاريتمية السابقة في الجدول رقم (5). حيث مرونة الطلب مع السعر النسبي ليست معنوية بينما هي مرتفعة مع الدخل حوالي 2 ، والدالة عالية الاعتمادية باجتيازها اختبار التكامل المشترك.

جدول رقم (5)

معادلة انحدار الفروق اللوغاريتمية لدالة الصادرات مع الناتج العالمي والاسعار النسبية (سعر وحدة الصادرات الى الرقم القياسي لاسعار المستهلك الامريكي للسنوات 1965 – 2015

المتغيرات والتقديرات	التقدير	مستوى الدلالة	الملاحظات
الثابت	(0.0137)	0.182	1- معامل التحديد
الدخل	1.999	0.000	57.76
السعر	0.0705	0.179	2- التكامل المشترك قوي لان معامل فرق الخطا مع الخطا السابق سالب (1.108) و t لهذا المعامل (7.72) وهو بالقيمة المطلقة يكفي لاثبات التكامل المشترك بمستوى دلالة 0.01 .
			3- عدد المشاهدات 51

المصدر: اعداد الباحث. والبيانات من WTO: International Trade Statistics 2016 .

البيانات الاصلية ارقام قياسية للناتج المحلي العالمي الحقيقي واقيام وكميات الصادرات

لقد جرى تطوير النموذج التجميعي البسيط للنمو من زاوية ميزان المدفوعات إلى متعدد القطاعات انطلاقاً من اسهام باسينتي في ديناميك التغيرات البنوية القطاعية Structural Economic Dynamics بصفتها مصدراً للنمو (7) . فالاختلاف في معدلات النمو القطاعية يعود إلى تفاوت مرونة الطلب القطاعية والتي تعتمد على الدخل. اي ان النمو السابق يغير البنية القطاعية وهذه تنعكس في النمو الجديد. وعند ربط هذه الحركة بنموذج ثرلورول ننتقل من معدل نمو تجميعي بسيط للصادرات إلى آخر مرجح باوزان لمعدلات نمو قطاعية على الصادرات. بمعنى ان فرص نمو الاقتصاد الوطني تكون اوسع عندما يتجه نحو السلع والخدمات التي تكون مرونة الطلب الداخلية العالمية عليها عالية. وهنا تشتغل المعادلة (4) ايضاً لكن مرونة الطلب على الصادرات والاستيرادات تكون متوسطات موزونة لمرونة المجموعات السلعية والخدمات المتجانسة في علاقتها بالدخل. والاوزان هي حصص تلك المجموعات من الاستيرادات والصادرات. ويميل الباحثون إلى تقسيم السلع إلى اولية ، زراعية وتعدينية ، ثم صناعية حسب مستويات التقدم التكنولوجي ، ابتدائية ومتوسطة وعالية.

وعادة تكون الانشطة ذات التكنولوجيات الاعلى مرونة الطلب الداخلية عليها مرتفعة وتسمى في نفس الوقت الصناعات عالية القيمة المضافة. وضمن سياق استراتيجيات التنمية المقادة بالصادرات الصناعية ثمة صلة بين سلسلة القيمة Value Chain ومستويات التقدم التكنولوجي والتخصص وعولمة الانتاج، وتتسابق الدول لاحراز المكانة المناسبة في سلسلة القيمة المضافة تلك.

وبموجب التصنيف آنف الذكر كانت مرونة الطلب التجميعية على المستوردات 1.1 ؛ 1.6 ؛ 1.7 ؛ 2.8 للارجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك ، ولبلدان شرق آسيا 1.2 ؛ 2.1 ؛ 1.3 ؛ 1.3 لكوريا الجنوبية والفلبين وماليزيا وسنغافورة للسنوات 1962 – 2006 (p 10 ، 6) . ولذا لا نتصور مرونة الطلب الداخلية على المستوردات في العراق دون الواحد الصحيح في الامد البعيد.

وتفاوتت مرونة الطلب الداخلية العالمية على الصادرات لتلك الدول حسب المجموعات السلعية آنفة الذكر كثيرا بين 0.6 و 10.07 وكانت معنوية التقدير عالية.

اما المرونة السعرية فلم تظهر منتظمة في التقدير ومنها تختلف اشارتها عن المتوقع نظريا وليست كلها معنوية اي ان اعتماديتها الاحصائية بالمجمل واطئة.

ونجحت دراسات اخرى في اكتشاف مرونة الطلب السعرية وعلى مستوى المجموعات السلعية ومنها دراسة Imbs , و Mejean والتي عالجت بيانات لدول بعدد 33 بين عامي 1995 و 2004 وشملت 5000 منتج صادرت واستيرادات (8) .

واتضحت فروقات بين الدول الكبيرة والصغيرة في مرونة الطلب السعرية للمستوردات لأن الدولة الكبيرة اقدر على التنوع من الصغيرة ولذا تكون لدى الاولى فرصة اوسع في الاحلال بين المحلي والاجنبي. وهكذا كانت المرونة السعرية في النمسا وسنغافورة وهنكونك تدور حول الواحد الصحيح ، بينما في فرنسا والولايات المتحدة الامريكية واسبانيا واليابان واستراليا وايطاليا تقترب من 2 وفي فنزويلا واندونيسيا حوالي 1.5 بينما في الكويت 0.6 (p 16 ، 8) . وكانت اشارة المرونة في الاتجاه الصحيح. وعند استخدام اوزان السنوات 1991 – 1996 ولدول بعدد 31 كانت المرونة اقل من الواحد الصحيح في ست دول واكثر من الواحد الصحيح وتصل إلى 2.715 في اعلاها لبقية الدول. وذلك يفيد وجود الاثر السعري ويمكن التحري عنه حسب مجموعات السلع وتجميع اثر تغيرات اسعار السلع مع تحولات سعر الصرف الحقيقي لاكتشاف فرص التأثير في التجارة الخارجية. ويلاحظ اختلاف النتائج بهذه الدرجة او تلك عند تغيير طريقة التقدير وافترض مرونة احلال بمقدار معين.

وبما ان الاقتصاد العراقي يفتقر إلى التنوع من المتوقع ان يماثل الدول الصغرى في انخفاض المرزونات السعرية.

بين عامي 1970 و 2003 كانت مرونة الطلب على المستوردات مع سعر الصرف الحقيقي ومرونة الطلب الداخلية في الهند 0.9 لكل منهما باشارة سالبة للاولى وموجبة للثانية (p 4 ، 8) . وكانت مرونة الطلب السعرية على صادرات الهند قريبة من الصفر، وتفيد هذه التقديرات ان الهند لا تستطيع تعديل ميزان مدفوعاتها استنادا إلى تغيير سعر الصرف الحقيقي لعدم تحقق شرط مارشال ليرنر. وهكذا تعود مرة اخرى مسألة عدم التأكد من اعتمادية المرونة السعرية او دور السعر في تعديل ميزان المدفوعات. وبينت نفس الدراسة ان مرونة الطلب على الصادرات الهندية عالية 2.74

وبموجب معادلة ثرلويل (3) مع نمو الناتج العالمي بمعدل 3 بالمائة سنويا ينمو دخل الهند بمعدل 8.1 بالمائة وهو اعلى من المعدلات المتحققة للهند فعلا. وإذا صحت هذه التقديرات تكون تقلبات النمو في الهند اعنف منها في العالم بمديات واسعة وهذا ما لم تؤكد البيانات لأن قيد ميزان المدفوعات على النمو يشغل في الامد البعيد اما تقلبات الامد القصير في عوائد الصادرات فيمكن استيعابها في المركز الاستثماري الدولي كما تقدم.

وقد لوحظ في بريطانيا وامريكا خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي ان مرونة الطلب الداخلية على الاستيرادات تنخفض ايام الركود وترتفع زمن الانتعاش وهذه الخاصية بمنتهى الايجابية، إذ تصبح المستوردات من عوامل الاستقرار. في واقع الحال، وكما تقدم، تتزايد التجارة الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في العالم، وهذا يعني في وجهه الآخر مرونة طلب داخلية على لاستيرادات اكبر من الواحد الصحيح علاوة على استمرار التخصص والتنوع والتكامل عبر الحدود. والبلدان الصغيرة والتي يعتمد اقتصادها على تصدير عدد قليل من السلع وليست لها سعة الحجم الذي يسمح لها بتعويض المستوردات تواجه قيد ميزان المدفوعات باقسي من الدول الكبيرة. ولا تختلف الدول التي تفتقر إلى التنوع عن الصغيرة من هذه الزاوية، (3 p ، 5) .

7: تجارب حول العلاقة بين النمو وميزان المدفوعات والتصنيع:

صار من المتوافق عليه، ضمن التيار الرئيسي بمدارسه المعروفة، النظر إلى الانتاجية بانها المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي. وتعتمد الانتاجية على التراكم الراسمالي العيني والبشري والتقدم التقني. وينطلق التنظير للنمو الاقتصادي من جانب الطلب وبالصيغة البنيوية من تأثر الانتاجية بالعوامل المحددة للطلب الكلي وهي مشروطة بالسياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف. والصناعة التحويلية هي القطاع الرئيسي الذي يمثل رافد نمو الانتاجية الذي يغذي عملية اللحاق باكملها في كل الاقتصاد الوطني. وذلك من وفورات الحجم الستاتيكية والديناميكية التي تعمل الصناعة التحويلية في ظلها حسب تنظير كالدور (2 p ، 12).

اي تزداد انتاجية العمل بفعل زيادة حجم راس المال العيني الموظف في المنشأة الانتاجية، وفورات الحجم الستاتيكية، واستخدام المزيد من الاختراعات والابتكارات لينسجم مجرى التقدم التقني مع زيادة حجم راس المال للمنشأة، الوفورات الديناميكية، وهذه العملية مستمرة. اي يزداد حجم المنشأة والوفورات من النوعين في الصناعة التحويلية، وينتشر نمو الانتاجية منها إلى الاقتصاد الوطني ليستمر زخم النمو الاقتصادي المرتفع وعملية اللحاق.

ان نمو الصناعة التحويلية، واهميتها النسبية في الاقتصاد الوطني، لهما علاقة وثيقة بقابليتها على التنوع وتكاثر المنتجات الجديدة. ومثلما ان تطور الصناعة يقود النمو وعملية اللحاق فان الطلب على منتجات الصناعة التحويلية يتجاوز في نموه معدل نمو الناتج المحلي وهي الخاصية التي تعبر عنها مرونة الطلب الداخلية على منتجات القطاع. ولذا تساعد النهضة الصناعية على تنمية القدرة على التصدير لمواجهة الطلب المتسارع على المستوردات الصناعية الاستهلاكية وتلك التي تحتاجها الانشطة الصناعية ذاتها والمدخلات السلعية والخدمية الاجنبية للنشاط الاستثماري. وعبر هذا الترابط يمكن للاقتصاد الوطني التحرر من قيد ميزان المدفوعات على التنمية الاقتصادية. وما لم يرتبط نمو

الصادرات بالانتقال التدريجي نحو الصناعات عالية التكنولوجيا، وتتنفع أكثر فأكثر من وفورات الحجم ، آفة الذكر، فإنها تدريجياً تفقد زخم النمو.

7-1: تجربة التنمية في ظل استراتيجية تعويض المستوردات:

أنخفض معدل نمو الاقتصاد المكسيكي بعد تحرير التجارة الخارجية أواخر الثمانينات، وفسترت بعض الدراسات (6) ذلك المسار بقيد ميزان المدفوعات أرتباطاً بالمستوى المرتفع لمرونة الطلب الداخلية وهو مضمون نموذج ثرلويل. اي عندما لا تكفي الصادرات لأدامة التوازن الخارجي وبثبات اثر العوامل السعرية لابد من كبح الاستيرادات عبر النمو المنخفض للدخل.

بيد ان تقييد الاستيرادات يؤثر في النمو ايضاً من جهة المدخلات الوسيطة وبهذا المعنى لا تعكس مرونة الطلب الداخلية على الاستيرادات إعتداد الطلب الاستهلاكي على الدخل وحسب، بل طلب الانتاج على مستلزماته. ومن زاوية اخرى صلة النمو بالاستثمار وطلب الأخير على مدخلات مستوردة، وهكذا يتضح معنى قيد ميزان المدفوعات على النمو من مدى اعتماد الانتاج والاستهلاك والاستثمار على مدخلات اجنبية يمول استيرادها بالصادرات.

كانت صادرات المكسيك تنمو باسرع من الاستيرادات للسنوات 1960 – 1986 ومرونة الطلب الداخلية على السلع النهائية 1.15 حيث تركزت سياسة تعويض المستوردات عليها. بينما تزايدت المستوردات في السنوات 1987 – 2006 بمعدل نمو سنوي 10.83 بالمائة والصادرات 8.53 بالمائة ومرونة الطلب الداخلية على السلع النهائية 1.56 وبذلك يتعمق اعتماد الاقتصاد على التجارة الخارجية مع ميل للعجز (44 p, 6).

ويرى دعاة الانفتاح ان ظهور قيد ميزان المدفوعات يعود إلى غياب السياسات الداعمة للتنافسية وتوسيع الاستثمار في البناء التحتي وتحسين اداء القطاع المالي. ويذهب النيوكلاسيك إلى ان التحرير لم يكن كافياً في المكسيك رغم الخصخصة إذ لازالت اجزاء من الاقتصاد تخضع لضوابط مشددة مع احتكار وعدم كفاءة. ويدفعون نحو ازالة جميع الحواجز في القطاع المالي ومرونة أكثر في سوق العمل، وزيادة التنافس في استخراج النفط والكهرباء والاتصالات والنقل من اجل خفض التكاليف.

وينظر المتحفظون على سياسة النمو المقاد بالصادرات في المشكلة من زاوية مبدأ عيب التأليف Fallacy of Composition ومعناه ان هذه السياسة تصل إلى نقطة الاحباط الذاتي عندما تعتمد على الكثير من الدول، اي عدم قابلية تعميمها طالما يتنافس المصدرون على حصص من سوق لا يمكن ان يتسع دون حدود يعينها نمو الدخل العالمي، وفي مثالنا هذا منافسة الصين للمكسيك في السوق الامريكية خاصة وسوق الصادرات في العالم عموماً.

ومن المشاكل التي تعانيها دول ناهضة وكبيرة مثل البرازيل ظاهرة الانحسار الصناعي، والتي يعبر عنها انخفاض الاهمة النسبية للصناعة التحويلية في القيمة المضافة والعمل، وهذا التراجع النسبي قبل الاوان يضعف عملية اللحاق لعدم تناسب رافد الانتاجية مع حجم الاقتصاد الوطني.

بين عامي 1947 و1980 نما الاقتصاد البرازيلي بمعدل سنوي 6.4 بالمائة وهو اعلى من المتوسط العالمي وما حققته البلدان النامية تلك الفترة. وكانت الصناعة التحويلية محركاً أساسياً على ذلك

المسار إذ نمت بمعدل 8.6 بالمائة سنوياً، في ظل استراتيجية تعويض المستوردات. واصطدمت التنمية بقيد ميزان المدفوعات الحاد والذي اظهرته ازمة المديونية آنذاك وبدء التراجع الصناعي الصناعي كما يبين الجدول رقم (6) ادناه:

الجدول رقم (6)

التحولات البنيوية القطاعية في تجربة التنمية البرازيلية

% من الناتج المحلي الاجمالي

السنوات والقطاعات	1947	1960	1980	2010
الزراعة	20.7	17.8	10.1	5.5
مجموع الصناعة	25.2	32.2	40.9	27.5
الصناعة التحويلية	19.3	25.6	31.3	14.6
الخدمات	54.1	50.5	49.0	67.0

المصدر: (9 P ، 12)

لقد واجه الاقتصاد البرازيلي قيد ميزان المدفوعات قبل ازمة المديونية مطلع الثمانينات، وكانت المديونية الخارجية قد اجلت الاصطدام بالقيد، وكما سلف بيانه ان الاقتراض من الخارج ومختلف اشكال التدفقت الاخرى لا تلغي قيد الميزان في الامد البعيد. وبين عامي 1970 و 2008 ازدادت فجوة الانتاجية بين البرازيل والولايات المتحدة الامريكية كثيرا في جميع القطاعات، ويعزى ذلك الى التناقص المبكر في نمو الصناعة التحويلية. ويبدو ان المرونات السعرية والدخلية تفسر شدة قيد ميزان المدفوعات في النمو الاقتصادي البرازيلي كما يبين الجدول التالي رقم (7):

الجدول رقم (7)

مرونات الطلب الدخلية والسعرية على الاستيرادات والصادرات في البرازيل

الفرات الزمنية والتقدير		المرونات الدخلية		المرونات السعرية	
1980-	التقدير	للاستيرادات	للصادرات	للاستيرادات	للصادرات
1998	مستوى الدلالة	0.05	0.05	0.01	0.05
1999-	التقدير	3.361	1.329	(0.279)	(0.374)
2010	مستوى الدلالة	0.01	0.01	0.01	0.10

المصدر: (20-21 pp ، 12)

لقد ازدادت مروونات الطلب الدخلية على الاستيرادات وكانت اصلا مرتفعة، في حين بقيت مروونات الطلب الدخلية العالمية على صادرات البرازيل كما هي او نقصت قليلا. وحسب قاعدة ثرلور وفي حالة نمو دخل العالم بمعدل 4 بالمائة سنوياً يبقى معدل النمو البرازيلي حسب قيد ميزان المدفوعات دون 3 بالمائة في الفترة الاولى ودون 2 بالمائة في الفترة الثانية. ولذا يتعين الانتقال الى

انشطة تصديرية عالية المرونة متسعة الاسواق ومن بينها الصناعات ذات التكنولوجيا العالية ومرتفعة القيمة المضافة إلى جانب تصحيح بنية الانتاج المحلي بانشطة معوضة للاستيرادات من شأنها تخفيض مرونة الطلب الدخلية.

يلاحظ ان مجموع المرونات السعرية بقيمتها المطلقة لا يحقق شرط مارشال - ليرنر، ولذا لا يؤدي خفض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية الى تعديل ميزان المدفوعات بل تعميق الاختلال لأن قيمة الصادرات سوف تنخفض رغم زيادة كمية المصدر، والانخفاض في قيمة الصادرات (المقبوضات) اكبر من الانخفاض في قيمة المستوردات (المدفوعات)، وهذه الخواص تجعل من الضروري اللجوء إلى وسائل اخرى في سياسة تعديل الميزان الخارجي.

خفض اسعار الصادرات بالاعانات بديلا عن سعر الصرف يتطلب تقييما للجدوى، بالتحليل الاقتصادي للعمليات المعانة. بمعنى حساب تكاليف السلعة المصدرة باسعار الظل للمدخلات وبعد ذلك تحويل التكاليف وقيمة الصادرات الى نقد اجنبي بسعر صرف ظلي. وعند اجراء هذا التحليل قد تكون النتيجة ان اللجوء الى الاعانة يفتقر الى الجدوى الاقتصادية في حالات كثيرة. والاضمن تشجيع الاستثمار في طاقات انتاجية تتجه للتصدير تمتلك مقومات النجاح الاقتصادي أي تستطيع المنافسة الدولية بالاسعار والتكاليف الحقيقية وعوائد عالية على راس المال.

2-7: تجربة شرق آسيا:

نجاح استراتيجية التصنيع المتجه للتصدير في شرق آسيا دعم كثيرا التوجه نحو النمو المقاد بالصادرات الصناعية في البلدان النامية بديلا عن استراتيجية تعويض المستوردات التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في امريكا اللاتينية.

واصبح من المعروف عن تلك التجربة ان تلك المجموعة من الدول لم تتخل عن سياسات الحماية باستثناء هونكونك. وقدمت الدراسة (13) نموذجا للتنمية بالعلاقة مع القطاع الخارجي يفترض ان القطاع الصناعي الحديث يتطلب اثنين من المدخلات السلعية الوسيطة احدهما اعلى في الكثافة الرأسمالية لانتاجها من الاخرى. وكلاهما اكثر كثافة رأسمالية من القطاع التقليدي، وان السلعة الحديثة بديل تام عن السلعة التقليدية. ويتحدد تراكم راس المال داخليا في السلوك الادخاري الامثل للمستهلك.

ويبين النموذج ان الاقتصاد النامي يمكن ان ينتقل من منتج لسلعة تقليدية دون تصنيع إلى مسار جديد مع تصنيع كامل بالانفتاح التجاري على بلد صناعي كبير ومتقدم. وسوف يرتفع العائد على راس المال ويتسارع النمو وينتهي البلد النامي إلى التخصص بانتاج سلعة وسيطة كثيفة العمل لانتاج السلعة الحديثة التي يصدرها مقابل استيراد سلعة وسيطة كثيفة راس المال من الدولة الصناعية الأكثر تطورا. وهذه محاولة لتفسير تنمية آسيا بمقاربة لا كينزية عبر تكييف نموذج اوهلين - هيكس الذي يفسر التخصص بالوفرة النسبية لعناصر الانتاج التي تعين اسعارها النسبية وتبعاً لذلك الكثافات المثلى لأستخدام تلك العناصر وهذه تقود إلى اختيار تشكيلة المنتجات التي تتجه للتصدير. والتكييف يسمح بالتعايش بين درجات مختلفة من كثافات راس المال والتطور التقني.

بينما في التصور الكينزي ان تلك البلدان نجحت بتحررها من قيد ميزان المدفوعات عبر تنمية الصادرات بما يكفي لتغطية المستوردات التي كانت مرونة الطلب الدخلية عليها عالية. وان نمو الصناعة وما يكتنف التصنيع من تقدم تقني قاد إلى زيادة نمو الانتاجية في الصناعة ومنها في عموم الاقتصاد الوطني. وهذه العملية متلازمة مع نمو راس المال بطبيعتها لأن الطور التكنولوجي والتقدم التقني يتجسدان دائما براس المال.

وحاول النموذج الاجابة عن صلة الانفتاح التجاري بالتجربة الاسيوية مبينا ان المهم في الامر تحرير استيراد المدخلات الانتاجية كثيفة راس المال من القيد الكمركي، ولا يتعلق النجاح التصنيعي والتنموي بتحاشي الحماية الكمركية في بقية السلع. ويرى البعض ان النمو في تلك الدول يعزى إلى التراكم والتشغيل بالدرجة الاولى وليس إلى انتاجية العامل الكلي، وهذا لا يتناقض مع فهم كالدور الذي يتحدث عن انتاجية العمل دون انتاجية العامل الكلي.

وللتفضيل الذي اعتمدته الحكومات لمنتجي سلع التصدير اثر بليغ في نجاح الاستراتيجية، اذ كانت تعفي المواد الاولية وقطع الغيار من الرسم الكمركي، وتمنح اعفآت ضريبية وكمركية لمنتجي مدخلات صناعة التصدير (p 4 ، 13). والنموذج موضوع المراجعة هو نيوكلاسيكي في فرضياته حول سلوك المستهلك الذي يعظم صافي القيمة الحالية لمنافعه، وتخصيص الدخل بين الاستهلاك والادخار، وسعر الفائدة الذي هو معدل التفضيل الزمني ويساوي العائد الحدي على راس المال وهو في نفس الوقت سعر الخصم لحساب القيمة الحالية للمنافع.

والمسألة الجوهرية في النموذج (13) ان المكاسب التنموية لأستراتيجية دول شرق آسيا تتركز في الفرق سعري حيث يستورد البلد النامي السلعة الوسيطة كثيفة راس المال باقل من السعر المحلي فيما لو انتجها (p 24 ، 13). وهذا الفهم في حدود النموذج المبسط والذي يختزل حركة معقدة تنطلق من القطاع القائد، الصناعة التحويلية، وعبر التصدير لأدامة عملية استثمارية بمنتهى النشاط والفاعلية.

بين عامي 1962 و1989 نما الاقتصاد الكوري الجنوبي بمعدل 8.5 بالمائة سنويا وعلى هذا المسار تجاوز العجز الداخلي والخارجي جذريا. إذ كان الميل للادخار ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي 3.3 بالمائة و12.8 بالمائة عام 1962 وصلا إلى 35.9 بالمائة لكليهما تقريبا عام 1989. وبذلك انتقل الاقتصاد الكوري من وضع ابتدائي شديد الصعوبة بحيث تكاد تنعدم القدرة على الادخار مع الفقر الشديد الذي عاشه الناس آنذاك. وقد شهدت البلاد الكثير من الاضطرابات السياسية وحكم عسكري ودكتاتورية، وفساد مالي واسع النطاق في بداية سنوات النهضة تلك. وايضا رافقت عملية التصنيع معدلات تضخم مرتفعة انعكست في تدهور قيمة العملة الوطنية من 65 وحدة للدولار إلى 256 وحدة للدولار بين عامي 1960 و1964. وكان معدل التضخم السنوي اعلى من 10 بالمائة للفترة 1966 - 1981 عدا سنتين واكثر من 15 بالمائة في سبع سنوات. وبين عامي 1969 و1985 ازداد سعر صرف الدولار بالعملة الوطنية من حوالي 305 إلى 890 ون كوري جنوبي. وكان يعمل الاقتصاد الكوري مع عجز في الميزان التجاري حتى عام 1985 وهذا مغاير لتجربة اليابان والصين.

واستطاعت كوريا الجنوبية التغلب على تلك المشاكل تدريجياً بالتزامن مع تراكم آثار الزخم التنموي من خلال التصنيع المتجه للخارج (14). والقصد من ذكر تلك البيانات محاولة الفهم الواقعي لتجارب الأمم الأخرى، لأنها تعرض، في كثير من الأحيان، مع مبالغاة مضللة.

وكانت الحكومة الكورية متدخلة في السوق داعمة لأستراتيجيتها في التنمية، ولم تعتمد الليبرالية بل سياسات انتقائية. وتراعي في تدابيرها التدخلية متطلبات التصنيع والتصدير من جهة وتسهيل تنمية الاستثمار وتمويله بإدخال محلي تتزايد نسبته إلى الناتج المحلي من جهة أخرى، وتحملت القوى العاملة العبء الأكبر في مسيرة الانتقال.

وقد فرضت الحكومة أهدافاً تصديرية على المنشآت الكبيرة وإذا نجحت تحصل على مزايا، وهذه لصناعات التصدير دون سواها، ومن تلك المزايا إئتمانات وقروض تفضيلية واعفاءات ضريبية ودعم إداري (3-4، P، 14). وإلى جانب التصدير اهتمت الاستراتيجية بتعويض المستوردات من سلع الصناعات الثقيلة والكيمياوية. وبعد النجاح التنموي أخذ الشركاء التجاريون بالضغط على كوريا الجنوبية لإزالة دعم الصادرات وفتح أسواقها وهو ما حصل للصين من سنوات.

وقد ظهرت صعوبات عدم كفاية الاستثمار في البناء التحتي والاختناقات لهذا السبب. ونتيجة للتضخم وتدهور قيمة العملة تعاظم الاستثمار في العقار للوقاية من التضخم وحفظ الثروة، ومع ذلك استمرت عملية التصنيع والتنمية، ولا يعزى النجاح فقط للاستراتيجية بل إلى تفهم الناس لعدم استعجال المكاسب وتعود القوى العاملة على الانضباط وشدة العمل. وإيضاً تلقت تلك الدولة مساعدات من الخارج، وقروض سهلة في بداية نهضتها وحتى منتصف الثمانينات.

في عام 1962 بلغ العجز الخارجي ستة أمثال الصادرات وحتى عام 1970 كان العجز أكبر من قيمة الصادرات، لكن الصادرات ازدادت من 822 مليون دولار إلى 5 مليارات دولار بين عامي 1970 و1975. والمعدلات السنوية لنمو راس المال 11.19 بالمائة والناتج 8.95 بالمائة والعمل 2.47 بالمائة سنوياً بين عامي 1965 و 1990 ، ولهذا يقال ان التنمية هناك جاءت حصيلة للتراكم وليس لنمو انتاجية مجموع العوامل TFP .

7-3: خصائص الاقتصاد النفطي:

يظهر ان تمويل وقادة تنمية ناجحة بالدخل المكتسب من صادرات الموارد الطبيعية مهمة صعبة، على الاغلب، وهو استنتاج العديد من الدراسات التي قارنت الدول الغنية بالموارد الطبيعية مع غيرها. وعند النظر إلى التنمية بمقياس الثروة الوطنية يلاحظ ان قيمة الموارد الطبيعية المستنزفة قد تفوق زيادة راس المال الثابت لعدد من الدول النفطية ومنها دول الخليج والعراق، وبذلك تصبح تلك الدول وكأنها تستهلك ثروتها.

استخدم البنك الدولي تعريفاً للإدخار عميق الدلالة يسميه صافي الإدخار المعدل ويعرف بانه الإدخار الوطني مضافاً إليه الانفاق على التعليم ومطروحا منه ريع الموارد الناضبة. ويحسب الربح على انه الإيرادات الاجمالية من المورد ناقصاً تكاليف الاستخراج. والعلاقة العكسية بين صافي الإدخار المعدل والربح مفروغ منها، بل ان صافي الإدخار بهذا المعنى سالب في بعض الدول وهو تعبير آخر عن النمو السالب بمقياس الثروة في الدول المعتمدة على النفط بثقل كبير ومنها العراق

وخاصة بعد انحسار الاستثمار الانتاجي السلعي واندثار او تقادم الطاقات الانتاجية في الصناعة التحويلية لأغلب المنشآت الكبيرة (pp 162-165، 10).

من ملاحظة الاتجاه العام للناتج والاستيرادات لدول منظمة اوبك، الشكل البياني رقم () بين عامي 1988 و2015 ورغم الفائض الكبير للدول النفطية في السنوات الاخيرة يبدو ان مرونة الطلب الدخلية على الاستيرادات ليست اقل من الواحد الصحيح. وهي كذلك في الجزائر، على سبيل المثال في الشكل البياني رقم (). وبصفة عامة ورغم تفاوت الدول المصدرة للنفط في اعتمادها عليه كانت صدمة انخفاض سعره مؤثرة ومربكة ولا تختلف جوهريا عن العراق في دلالتها على اخفاق محاولات التنويع منذ قفزة اسعار النفط في سبعينات القرن الماضي.

وفي العراق بين الجدول رقم (8) الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات وكان نموها بالاسعار الجارية مقاربا لنمو الناتج الذي عرضة الجدول رقم (9) لأن الصادرات، وعبر الانفاق الحكومي، تحدد مستوى الطلب الكلي ومنه الناتج المحلي. وتختلف علاقة الاستيرادات مع الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيرة عنها بين عامي 2003 و2007 للتضخم المرتفع آنذاك وللمستوى المنخفض للناتج المحلي عام 2003.

و لا يعزى الاداء التنموي الضعيف، في البلدان المصدرة للنفط والموارد الطبيعية الاخرى، فقط إلى التوسع الاستهلاكي بل ان كفاءة الاستثمار واطنة. وعادة ما تكون تكاليف المشاريع مرتفعة ومدد التشييد طويلة اضافة إلى النوعية واساليب التشغيل والصيانة.

وحتى لو حاولت الحكومات افضل صيغ الادارة للمال العام تبقى مشاكل التكاليف والاسعار النسبية والمرتبطة عادة بالمغالاة في قيمة العملة الوطنية نتيجة الوفرة النسبية للعملة الاجنبية وهذه الخاصية مسؤولة الى حد كبير عن عزوف الاستثمار في قطاع السلع المتاجر بها دوليا او مايسمى المرض الهولندي. لذلك ارى ان اعتماد استراتيجية النمو المقاد بالصادرات، من غير النفط الخام، في العراق تتضمن دليلا يساعد على تنمية القطاع السلعي غير النفطي ومعالجة الآثار السلبية للهيمنة النفطية. فمع تزايد الصادرات من غير النفط ومن خلال توسيع القاعدة الانتاجية في ذات السياق يزداد تنوع الاقتصاد ومن نتائج هذا التطور:

- زيادة مرونة الطلب السعري على المستوردات لوفرة البدائل؛
- استقرار اكثر في موارد العملة الاجنبية لأن اسعار سلع الصناعة التحويلية تبقى مشدودة إلى الكلفة ولا تتقلب مثل اسعار المواد الأولية ومنا النفط؛
- وبذلك تتوفر فرص افضل لتوظيف الادوات السعري للتاثير في ميزان المدفوعات من جهة ويكون معدل النمو المحدد بقيد ميزان المدفوعات اكثر ثباتا؛
- تصبح الحاجة اقل للاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية والاقتراض الاضطراري من الخارج.

لقد توقف الجهد الحكومي في التصنيع معزوف الاستثمار الخاص والاجنبي، في العراق، عن القطاع السلعي عموما والتصنيع على وجه الخصوص والذي لا يفسر كما يشاع بالعقبات البيروقراطية والفساد والمشكلات الامنية، صحيح هذه معرقة ومثبطة ولكنها ليست مانعة إلى هذا الحد.

قد لا تستند استراتيجية اعتماد الصادرات الصناعية نظريا إلى فهم النمو من جانب الطلب او العرض بل تحاول الانتفاع من وفورات الحم الكبير التي يتيحها السوق الخارجي، وفي نفس الوقت تتضمن سياسة لتحرير الاقتصاد من قيد ميزان المدفوعات. وتستند اولوية جانب الطلب كونه يحدد التشغيل، ليس تشغيل القوى العاملة فحسب بل تشغيل الطاقة الانتاجية القائمة وهو الذي يستدعي اضافة طاقة انتاجية جديدة بالاستثمار. وفي ظل هذه الاستراتيجية تكون الصناعة التحويلية قطاعا قائدا للتنمية شاملة، وينظم هدف التصدير الجهد الاستثماري نحو تعزيز مستمر للقدرة التنافسية الدولية وهي ضرورية، ايضا، لضمان جدوى اقتصادية للاستثمار في تعويض المستوردات

ان ارادة التصنيع تكاد تكون غائبة اضافة على طغيان المقاربات غير الاقتصادية في التنمية، وازدراء الحساب المتخصص والكبح المهني، لتهمين ادعاءات بالحكمة والبصيرة النافذة واوهام تُخلع عليها هيبة الفلسفة لا تضيف إلى المعرفة ولا تقدم دليلا لعمل ينفع الناس.

خاتمة:

أنطلقت الدراسة من افتراض ان ميزان المدفوعات يقيد النمو الاقتصادي في البلدان النامية والناهضة طالما لا تتوفر تدفقات تلقائية مستدامة لتمويل عجز العمليات الخارجية الجارية دائما.

ومع ذلك عرضت الدراسة وناقشت مقاربات تستند إلى تصورات نظرية اخرى تجعل التجارة الخارجية تابعة للنمو الاقتصادي، وان النمو يحدد من جانب العرض كليا، او ان ميزان المدفوعات لا يقيد النمو الاقتصادي وأن كان الأخير يؤثر في تحديده.

ومن خلال مراجعة نتائج البحث التجريبي، وتجارب دول تبنت استراتيجيات مختلفة في التصنيع والتنمية بالعلاقة مع التجارة الخارجية، من الصعب القول بعدم تقييد ميزان المدفوعات للنمو الاقتصادي في عالم الواقع كما هو. وبغض النظر عن اتجاه العلاقة السببية يكون نمو الصادرات سقفا لمسار النمو الاقتصادي في الامد البعيد وان المسافة بين السقف ومسار النمو تتفاوت حسب مرونة الطلب الداخلية على المستوردات، وهي عادة مرتفعة في الدول التي تفتقر بنيته الانتاجية الى التنوع.

ومن جهة اخرى احرزت الدول التي اعتمدت استراتيجية للنمو مقادة بالصادرات الصناعية نجاحات تنموية كبيرة بدلالة سرعة التصنيع والنمو المرتفع للنتاج المحلي الاجمالي، وقبل ذلك المستويات العالية للادخار والاستثمار اضافة على التحرر من قيد ميزان المدفوعات.

وفي العراق ومنذ عقود تتجدد الدعوة الى التنوع وتوسيع قاعدة الانتاج السلعي خارج النفط الخام لاستقرار موارد العملة الاجنبية والانفاق الحكومي والطلب الكلي والتشغيل.

ويبدو ان فرصة العراق في التنمية الاقتصادية ايضا في الربط بين التصنيع والتجارة الخارجية، اي اتخاذ الصناعة التحويلية محورا لتنمية شاملة للاقتصاد .

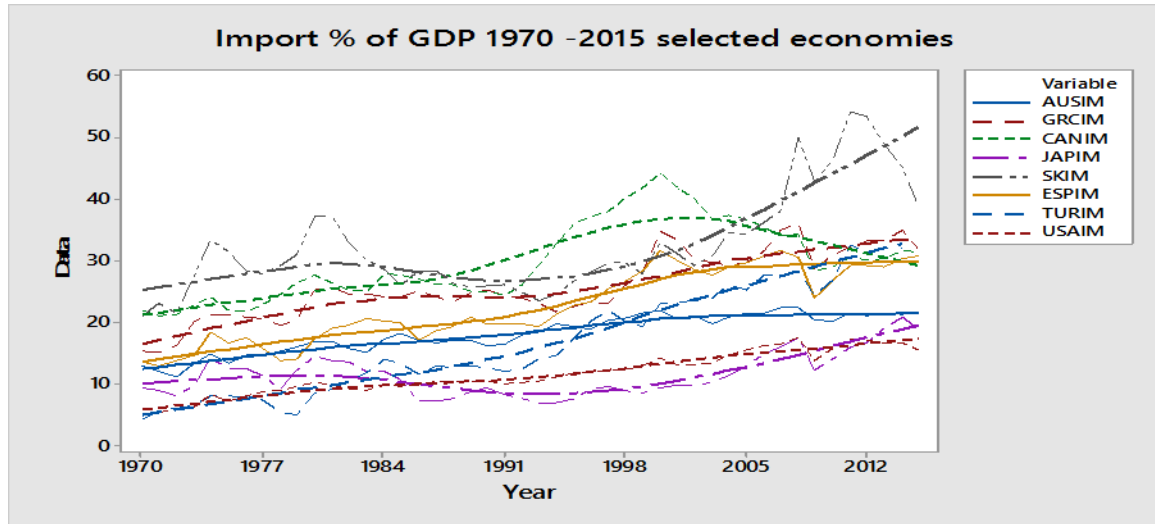
لقد حاول العراق التنوع من قبل وانتشر الاستثمار على نطاق عريض في الصناعة لكن العملية اصطدمت بافتقار التنوع إلى المقومات الاقتصادية للنجاح، وتعذر فيما بعد استمرار تشغيل الطاقات الانتاجية القائمة وتراجعت دوافع الاستثمار في القطاعات السلعية عموما.

وهذه الدراسة جاءت في سياق جهود سبقتها واخرى منتظرة لأن المطلوب ليس تجديد الدعوة الى التنويع بل البحث في التنويع الممكن اقتصاديا. وقد يساعد ربط العملية بالصادرات على ضمان القدرة التنافسية مسبقا والتي تنطوي على عناصر النجاح الاقتصادي تقنيا وتنظيميا وكلفويا.

ملحق احصائي:

الشكل رقم (1)

الاستيرادات نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي % لدول مختارة للسنوات 1970-2015

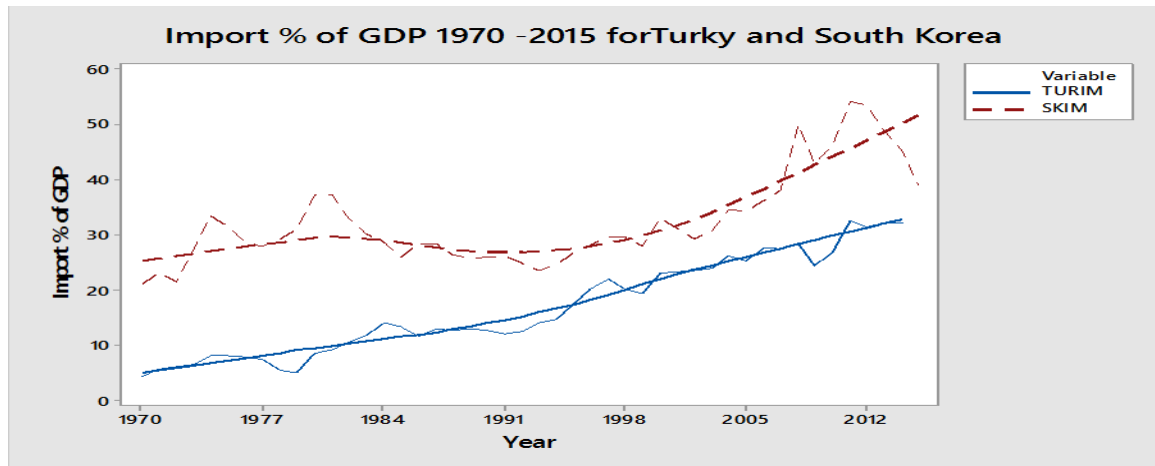


المصدر: اعداد الباحث والبيانات من OECD

الشكل رقم (2)

الاستيرادات نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي % في تركيا وكوريا الجنوبية

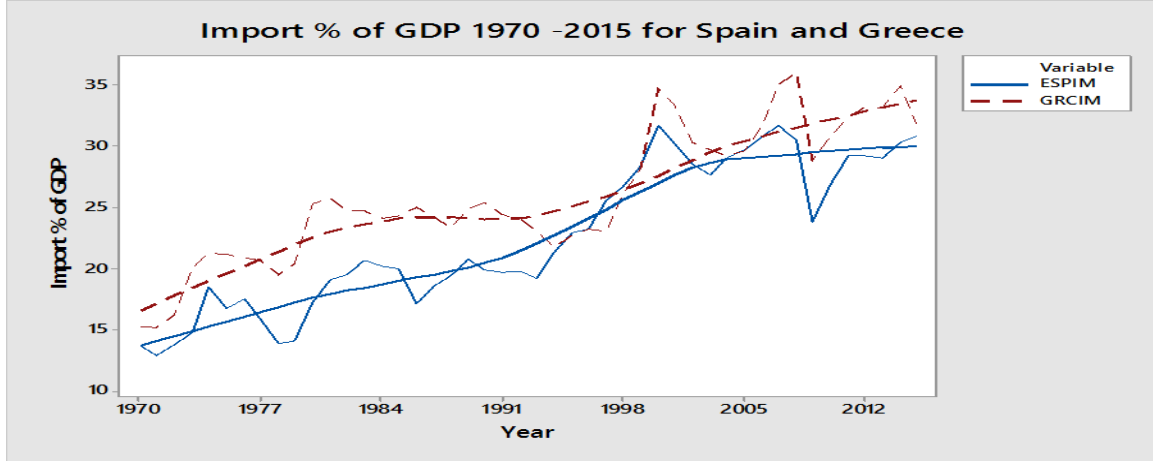
للسنوات 1970 - 2015



المصدر: اعداد الباحث والبيانات من OECD

الشكل رقم (3)

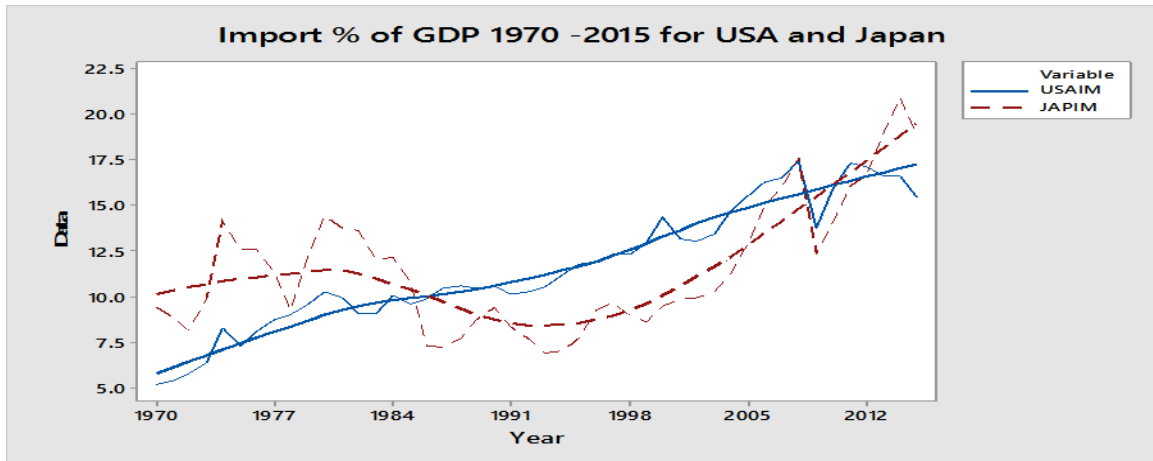
الاستيرادات نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي % في اسبانيا واليونان للسنوات 2015-1970



المصدر: اعداد الباحث والبيانات من OECD.

الشكل رقم (4)

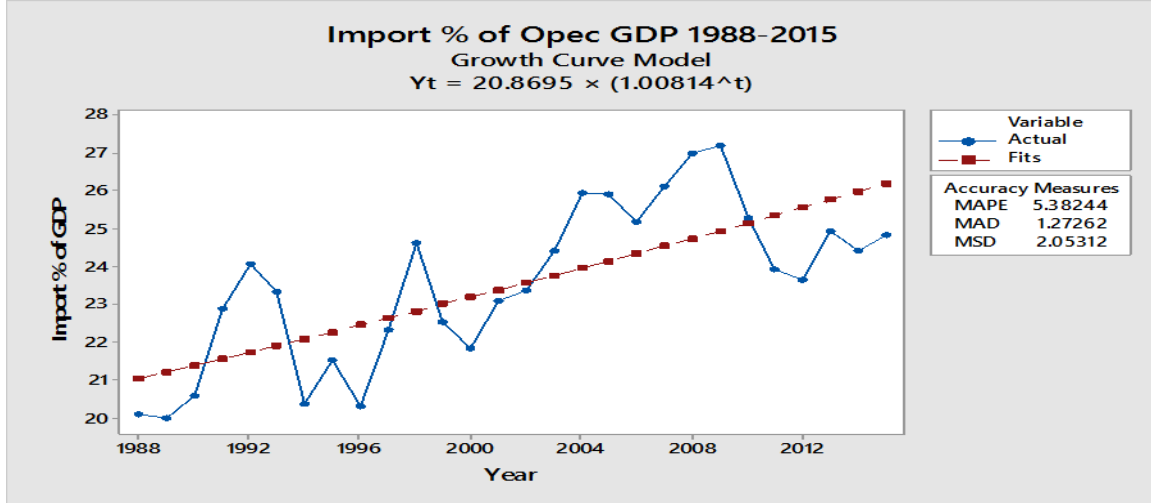
الاستيرادات نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي % في الولايات المتحدة الامريكية واليابان للسنوات 2015-1970



المصدر: اعداد الباحث والبيانات من OECD.

الشكل رقم (5)

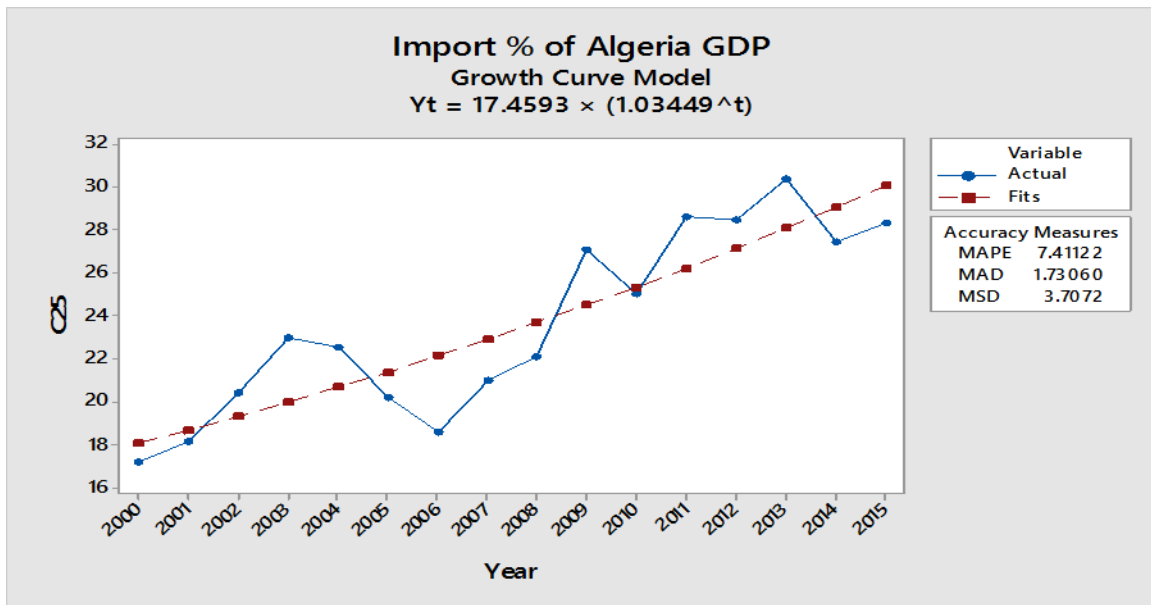
الاستيرادات نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي% في دول منظمة OPEC للسنوات 1988-2015



المصدر : اعداد الباحث والبيانات من OPEC: Annual Statistical Bulletin.

الشكل رقم (6)

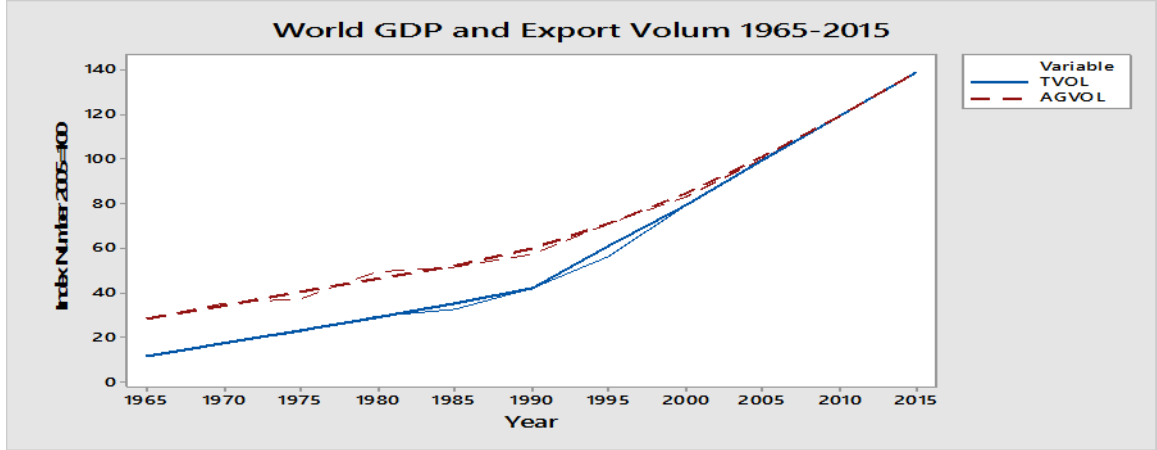
الاستيرادات نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي% في الجزائر للسنوات 1988-2015



المصدر : اعداد الباحث والبيانات من OPEC: Annual Statistical Bulletin.

الشكل رقم (7)

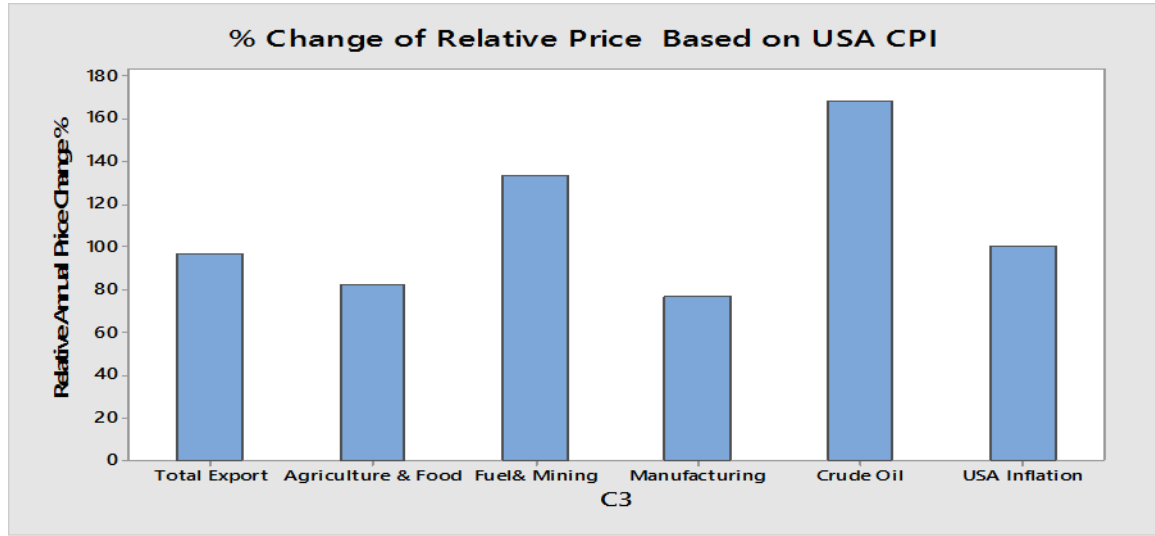
الارقام القياسية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وكمية الصادرات في العالم للسنوات 2015-1965



المصدر: اعداد الباحث، والبيانات من WTO: International Trade Statistics.

الشكل رقم (8)

نمو اسعار وحدة الصادرات إلى التضخم الأمريكي بالمائة للسنوات 1965 - 2015



المصدر: اعداد الباحث. والبيانات من WTO: International Trade Statistics 2016 والبيانات الاصلية ارقام قياسية للناتج المحلي العالمي الحقيقي واقيام وكميات الصادرات.

الجدول رقم (8)

استيرادات وصادرت العراق من السلع والخدمات للسنوات 2015-2003

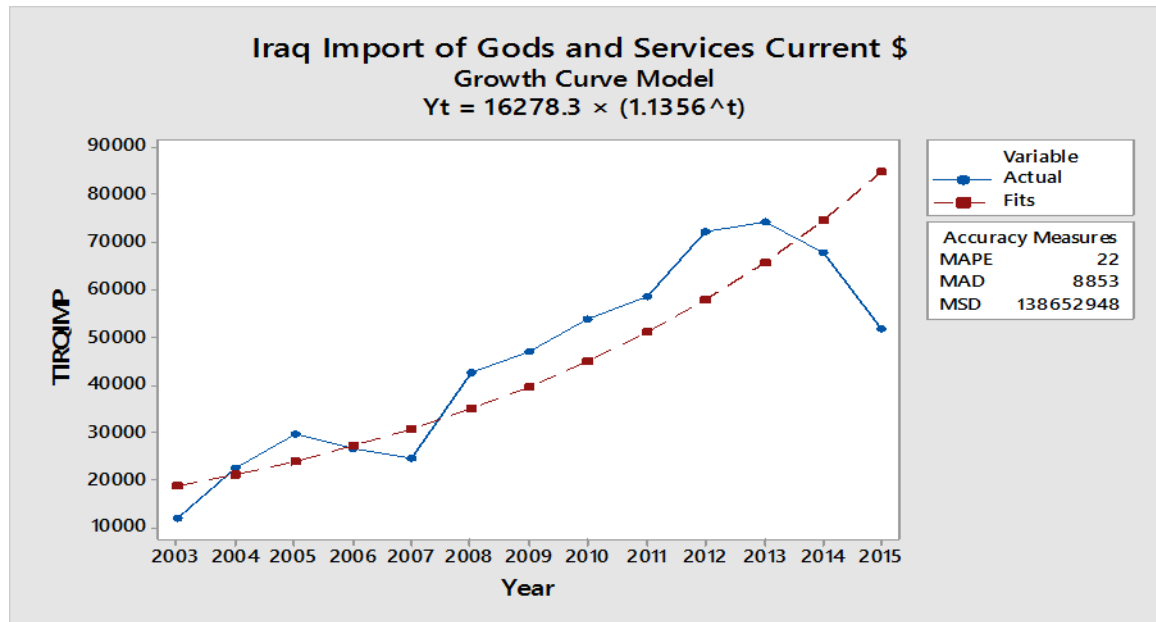
مليون دولار

السنة والمعلومات	الصادرات		الاستيرادات		مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية
	السلع	السلع والخدمات	السلع	السلع والخدمات	
2003	19200	19670	9934	11743	293
2004	17810	17960	21302	22274	6108
2005	23697	24052	23532	29627	10462
2006	30529	30886	20892	26413	11175
2007	39587	40448	19556	24442	15980
2008	63726	65693	35496	42721	25869
2009	39430	42053	38437	47005	33992
2010	51764	54599	43915	53794	36171
2011	79681	82506	47803	58723	39798
2012	94209	96225	59006	72299	48649
2013	89768	93066	59349	74205	55678
2014	83981	98112	53177	67967	54463
2015	43442	49702	39045	51665	44304
مجموع تراكمي	676824	704972	471444	582878	382942

المصدر: النشرات الاحصائية السنوية: البنك المركزي العراقي

الشكل رقم (9)

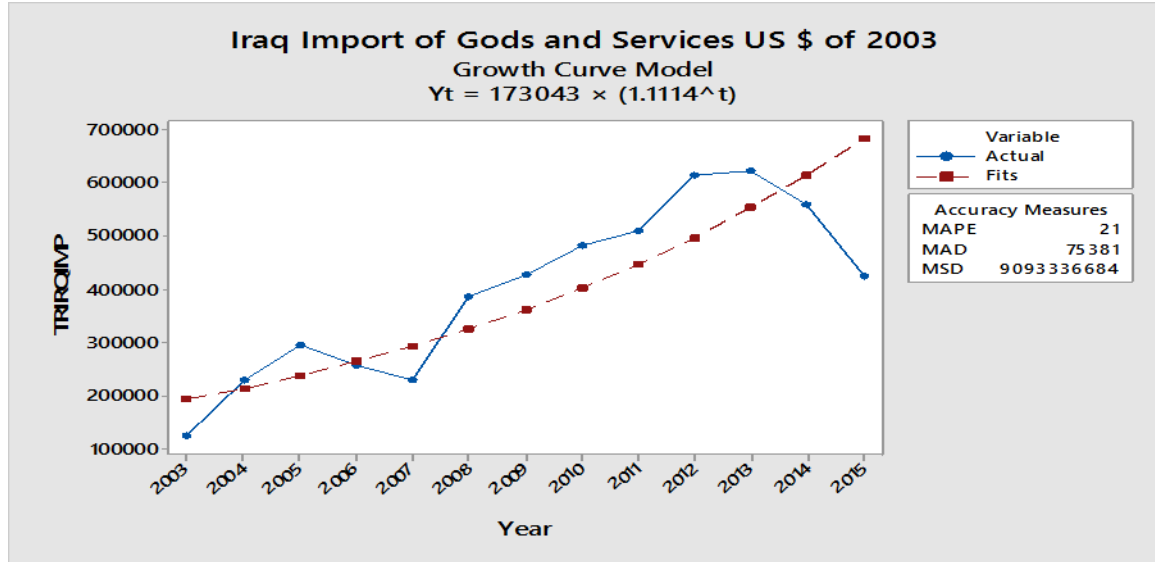
استيرادات العراق من السلع والخدمات بالدولار الامريكي الجاري للسنوات 2003 - 2015



المصدر: اعداد الباحث والبيانات من النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

الشكل رقم (10)

استيرادات العراق من السلع والخدمات بدولارات عام 2003 للسنوات 2015-2003



المصدر: اعداد الباحث، والبيانات من النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي ، والدولار مثبت بالرقم القياسي للمستهلك الامريكي ومصدره FRED .

الجدول رقم (9)

الناتج المحلي الاجمالي للعراق بالاسعار الجارية للسنوات 2003- 2004

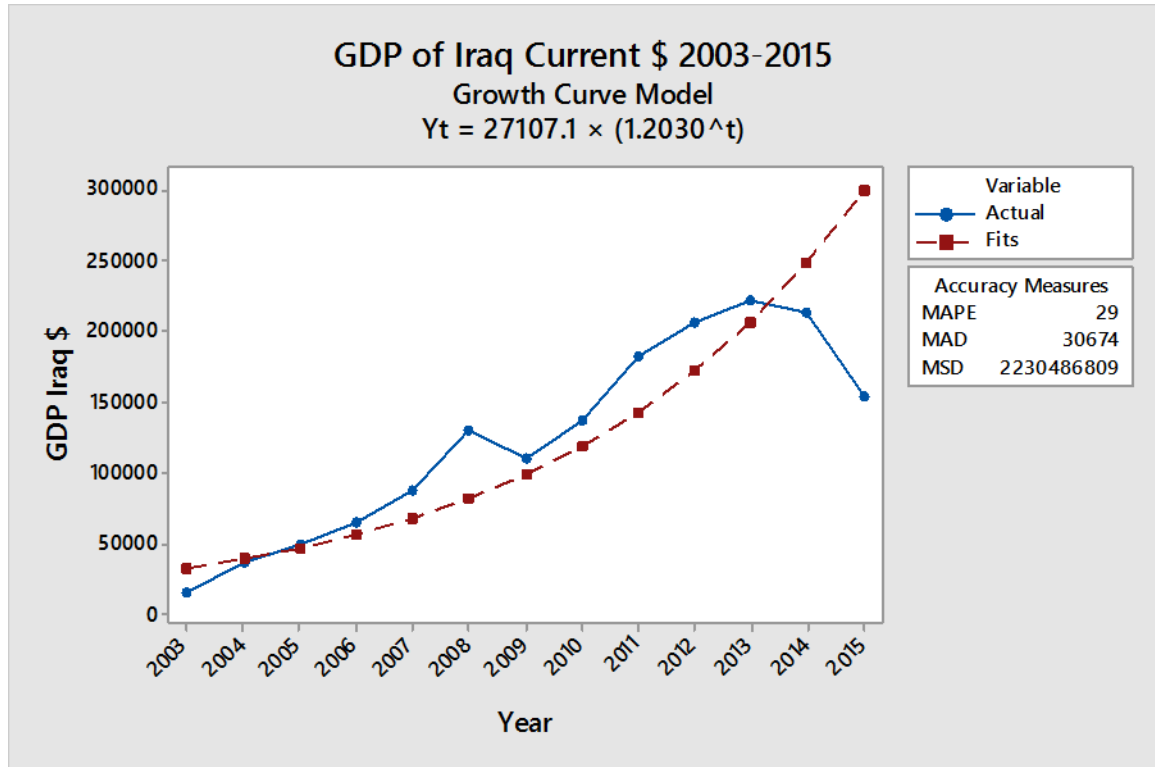
السنوات والمعلومات	الناتج بمليارات الدينانير	سعر الدولار السوق دينار للدولار	صرف في	الناتج الاجمالي بملايين الدولارات	المحلي
2003	29586	1963		15072	
2004	53235	1453		36638	
2005	73533	1469		50057	
2006	95588	1457		65606	
2007	111456	1267		87968	
2008	157026	1203		130529	
2009	130642	1182		110526	
2010	162064	1186		136648	
2011	217327	1196		181712	
2012	254225	1233		206184	
2013	273588	1232		222068	

213263	1214	258901	2014
153742	1247	191716	2015
20.3	(2.7)	17.1	معدل النمو السني الاتجاهي الاسي %

مصدر البيانات : النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراق

الشكل رقم (11)

الناتج المحلي الاجمالي للعراق بالدولارات الجارية للسنوات 2015-2003



المصدر: اعداد الباحث والبيانات من النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

- (1) Mc Combi, John S.L. , Criticism and Defenses of the Balance of Payments Constrained Model: Some Old , Some New , PSI Quarterly Review, Vol. 64, No. 259 (2011), pp353-392.
- (2) Lui, Silvia et al, Long Run Income Elasticities of Import Demand , BIS Research paper No. 144, October 2013.
- (3) Thirlwall , A.P. and Hussain M. Nureldin, the Balance of Payments, Capital Flows and Growth Rate Differences between Developing Countries , Oxford Economic Papers, New Series, Vol.34, No.3 (Nov., 1982) , pp 498-510.
- (4) Thirlwall , Anthony P. , Balance of payments Constrained Growth Models: History and Overview, PSL Quarterly Review, Vol.64< No.259 (2011), pp 307-351.
- (5) Worrel, Delisle, et al, Growth Forecasts for Foreign Exchange Constrained economies , Central Bank of Barbados.
- (6) Blecker, Robert A. and Ibarra, Carlos A., Does the Balance of Payments Constraint Explain the Slowdown in Mexican Economic Growth After Trade Liberalization, June 2012.
- (7) Gouvea, Raphael Roch and Lima , Gilberto Tadeu, Structural Change, Balance – of- Payments Constraint and Economic Growth : Evidence from the Multi Sectoral Thirlwall's Law.
- (8) Imbs, Jean and Mejean , Isabelle , Trade Elasticities : A Final Report for the European Commission, Economic Papers 432 , Eropean Commission , economic Papers 432, December 2010.
- (9) Garg, Deepak, and Ramesh , Sandeep, Income and exchange Rate Elasticity of Imports and Exports, Indian institute of Management, Lucknow.
- (10) Venables, Anthony J. , Using Natural Resources for Development: Why Has it Proven So Difficult, Journal of Economic Perspective, Vol.3, No.1, Winter 2016, PP 161-184.

- (11) Alogos Koufis, George, Endogenous Growth and External Balance in Small Open Economy, Athens University of Economics and Business, Working Paper Series, 15, 2012.
- (12) Nassif, et al, Structural Change and economic Development: Is Brazil Catching Up or Falling Behind? UNCTAD Discussion Papers, No.211, October 2013.
- (13) Park, Jee-Hyeong, Trade Induced Industrialization and Economic Growth, Seoul, Korea, October 2010.
- (14) Harvie, Charles and Lee, Hyun-Hoon, export Led Growth: Korea's Economic miracle 1962-1989<University of Wollongong economics working Paper Series, 2003, Wp03-01.
- (15) UNCTAD, Trade and Development Report, 2016: Structural Transformation for Inclusive and Sustained Growth.
- (16) Setterfield, Mark, the Remarkable Durability of Thirlwall's Law, PSL Quarterly Review Vol.64, No.259 (2011), PP 393-427.
- (17) علي، احمد ابريهي، الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات ، 2015، دار الكتب العراق ، كربلاء.